



Funded by  
the European Union

ممول من الاتحاد الأوروبي

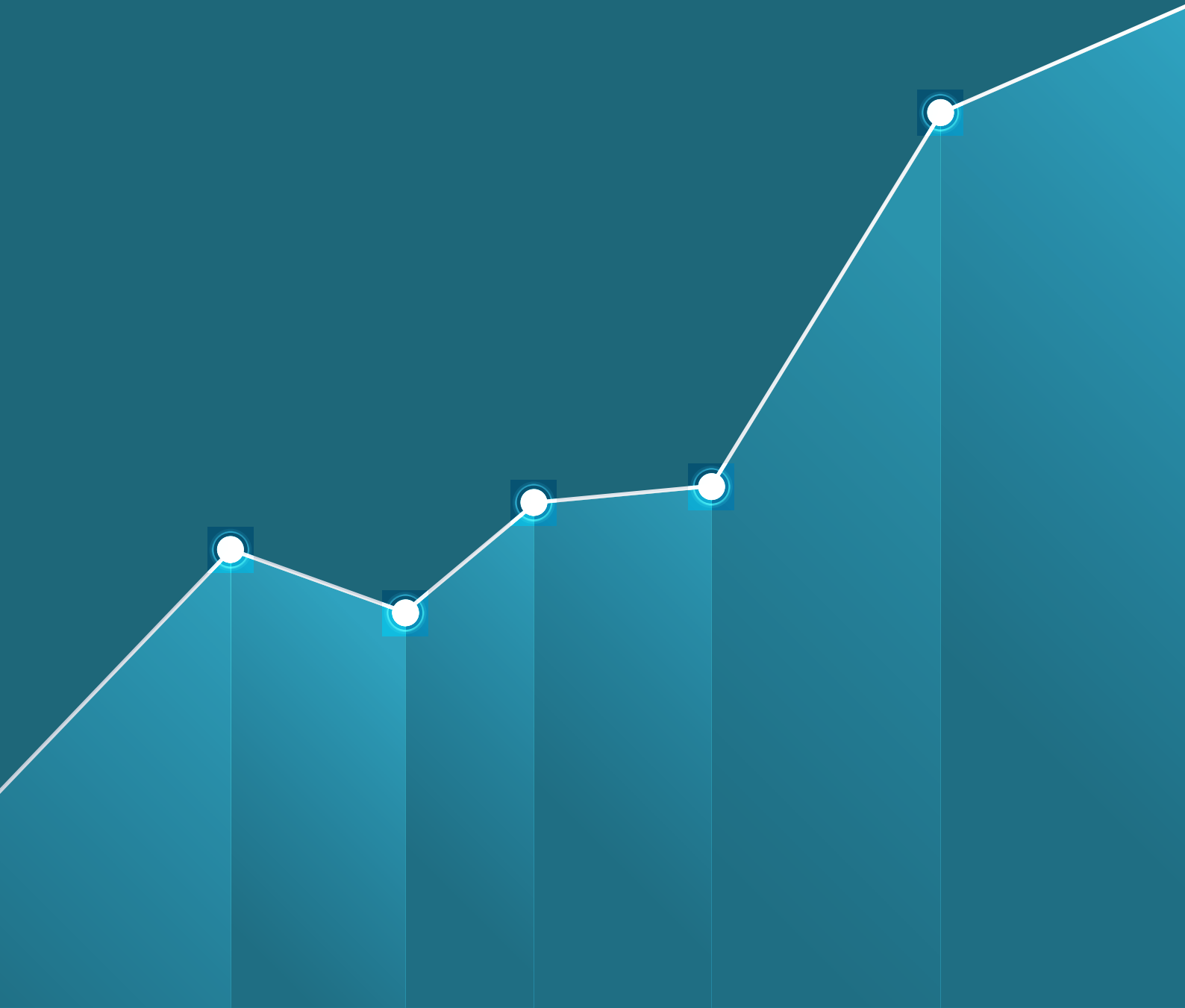


المملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الموازنة العامة



# “دليل الشفافية والمشاركة العامّة في الموازنة”

2025



## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان
2	مقدمة
3	الباب الأول: مفاهيم أساسية
4	الباب الثاني: دورة الموازنة العامة في الأردن - المراحل والمسؤوليات
6	الباب الثالث: مسح الموازنة المفتوحة
8	الباب الرابع: شفافية الموازنة العامة
8	أولاً: دائرة الموازنة العامة
8	1. بيان ما قبل الموازنة "بلاغ اعداد الموازنة"
9	2. مقترح الموازنة "مشروع قانون الموازنة العامة"
10	3. الموازنة المقررة "قانون الموازنة العامة"
11	4. موازنة المواطن "دليل المواطن"
12	ثانياً: وزارة المالية
12	1. النشرات الدورية خلال العام
13	2. المراجعة النصف سنوية
14	3. التقرير الختامي "الحسابات الختامية"
15	ثالثاً: ديوان المحاسبة
16	رابعاً: الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
18	الباب الخامس: المشاركة العامة في مراحل الموازنة
18	أولاً: وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
18	1. الأدوار والمسؤوليات
19	2. أدوات المشاركة العامة
21	3. معايير تحقيق المشاركة العامة
22	ثانياً: الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
22	1. الأدوار والمسؤوليات
23	2. أدوات المشاركة العامة
24	3. معايير تحقيق المشاركة العامة
24	4. الحد الأدنى لمتطلبات المشاركة العامة
25	الباب السادس: ارشادات عامة للشفافية والمشاركة العامة
27	ملحق الدليل: متطلبات تحقيق الشفافية والمشاركة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة

## مقدمة

تُعدّ الشفافية والمشاركة العامة ركيزتين أساسيتين لإعداد وتنفيذ الموازنة بشكل فعّال، وتؤكد الجهات الدولية كمنظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) والمبادرة العالمية لشفافية المالية العامة (GIFT) على أن المشاركة العامة المصاحبة لسياسات الموازنة تمثّل عنصراً هاماً لا يقتصر أثره على تحسين الشفافية فحسب بل يسهم أيضاً في تعزيز المساءلة حول السياسات العامة ورفع جودة القرارات المالية، وتُعدّ المشاركة العامة في هذا السياق جزءاً لا يتجزأ من رؤية أوسع للحكومات في تبني نهج تشاركي في صنع السياسات بما يضمن إشراك المواطنين لمعرفة أولوياتهم واحتياجاتهم عند اتخاذ القرارات ذات الأثر المباشر على حياتهم، ويتماشى هذا التوجّه مع التزام الأردن في إطار شراكة الحكومات الشفافة (OGP) بتعزيز شفافية المالية العامة وتحسين الوصول إلى معلومات الموازنة ومأسسة المشاركة العامة في صنع السياسات الحكومية.

وفي الأردن تم تأسيس دورة الموازنة ضمن إطار قانوني واضح وخاصةً قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة 2021 وتعديلاته، كما يوجب الدستور تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل، وقد أشار قانون تنظيم الموازنة العامة في المادة الثالثة الى الشفافية والمساءلة كمبادئ أساسية يجب مراعاتها خلال عمليات ومراحل الموازنة، كما يمنح قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 الحق في الحصول على المعلومات ويلزم المسؤولين بتسهيل الوصول إليها وضمان الكشف عنها دون تأخير.

وقد جاء هذا الدليل لتوفير خارطة طريق عملية لتعزيز الشفافية والمشاركة العامة خلال دورة الموازنة في الأردن وبيان الاجراءات والآليات المعتمدة وتوضيح المهام والأطر القانونية واستعراض الممارسات الحالية والمواءمة مع المعايير الدولية في الادارة المالية العامة، حيث تم إعداد هذا الدليل بالاستناد الى معايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS) التي وضعتها منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP)، ويعتبر هذا المسح أداة بحثية مستقلة ومقارنة ومبنية على الحقائق تقيّم انفتاح الموازنة عبر ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الشفافية والمشاركة العامة والرقابة باستخدام معايير متفق عليها دولياً.

وقد تم إعداد هذا الدليل بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة شركاء الأردن ضمن مشروع "معاً من أجل ادارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة في الأردن"، ليشكل مرجعاً إجرائياً للجهات الحكومية الرئيسية المعنية بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وفي مقدمتها وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، إضافةً إلى الجهات الرقابية وصنّاع القرار والمؤسسات المعنية بتطوير نظم الإدارة المالية العامة، ويسهم في توضيح الأدوار والمسؤوليات حول التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية في مختلف مراحل دورة الموازنة، وبالتالي تعزيز الالتزام بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ضمن منظومة الإدارة المالية العامة التي تُعد الأساس في الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، حيث تتحمل السلطة التنفيذية المسؤولية القانونية عن إدارة المالية العامة بطريقة تتوافق مع الأولويات الوطنية وتضمن المساءلة أمام المواطنين.

ويحتوي الدليل على عدة أبواب يتضمن في الباب الأول بعض المفاهيم الأساسية ذات العلاقة وفي الباب الثاني موجزاً حول دورة الموازنة العامة في الأردن اما الباب الثالث فيتضمن لمحة عن مسح الموازنة المفتوحة، كما يستعرض الباب الرابع والباب الخامس بشكل تفصيلي الشفافية والمشاركة العامة وادواتها واساليبها وآليات الوصول اليها وخصص الباب السادس للارشادات العامة حول تعزيز الشفافية والمشاركة العامة، واخيراً يتضمن الدليل ملحقاً حول متطلبات تحقيق الشفافية والمشاركة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## الباب الأول: مفاهيم أساسية

**الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB):** هي المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصول (الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية) بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

**الإطار المالي متوسط المدى:** الخطة المالية للحكومة وسياساتها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

**السياسة المالية:** هي مجموعة الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة (مثل النمو، البطالة، التضخم، العدالة الاجتماعية)، وذلك من خلال التحكم في أداتين رئيسيتين: الإنفاق العام (المصروفات) والإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والمنح).

**مسح الموازنة المفتوحة:** هو أداة عالمية مستقلة تستخدم لتقييم مدى شفافية المالية العامة، يصدر عن منظمة "شراكة الموازنة الدولية (IBP)" كل عامين، ويقوم الدول بناءً على ثلاثة محاور: إتاحة معلومات الموازنة للجمهور (الشفافية)، فرص المشاركة العامة في عمليات الموازنة، وقوة دور مؤسسات الرقابة (البرلمان وديوان المحاسبة).

**وثائق مسح الموازنة المفتوحة:** هي مجموعة الوثائق والتقارير المالية الأساسية التي تغطي كافة مراحل دورة الموازنة والتي تشترط المعايير الدولية (مثل مسح الموازنة المفتوحة) نشرها للعموم وفي مواعيد محددة لضمان تحقيق الشفافية والمساءلة المالية.

**الشفافية المالية:** هي الإفصاح الشامل وفي الوقت المناسب وبشكل منهجي عن جميع المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية للحكومة، بحيث تكون هذه المعلومات واضحة وموثوقة ومتاحة للجميع، وبما يضمن حق الجمهور في معرفة كيفية جمع الأموال العامة وإنفاقها ويعزز القدرة على المساءلة والمشاركة الفعالة (المبادرة العالمية للشفافية المالية GIFT).

**المشاركة العامة في عمليات الموازنة:** هي وجود آليات رسمية وفعالة تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني التفاعل المباشر مع المسؤولين الحكوميين في (وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة أو الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية) للتأثير في القرارات المالية وتحديد الأولويات خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة.

**الرقابة:** هي المنظومة التي تضمن سلامة استخدام المال العام، وتشمل ما يلي:

- رقابة السلطة التشريعية (مجلس الأمة): رقابة سياسية وتشريعية تمارس قبل إقرار الموازنة (مناقشة وتعديل) وبعد التنفيذ (مراقبة الأداء والمساءلة عن النتائج).
- رقابة ديوان المحاسبة (الرقابة العليا المستقلة): رقابة فنية ومالية وقانونية مستقلة تهدف للتأكد من سلامة العمليات المالية ومطابقتها للقوانين وكفاءة استخدام الموارد وتصدر نتائجها في تقارير سنوية للبرلمان والجمهور.

**الفرضيات الاقتصادية:** هي التوقعات حول المؤشرات الأساسية التي يُبنى عليها تقدير أرقام الموازنة للسنة القادمة، مثل (معدل النمو المتوقع، معدل التضخم، أسعار النفط العالمية، وسعر الصرف)، حيث أن دقة هذه الفرضيات تحدد مدى واقعية الموازنة.

**مؤشرات قياس الأداء (KPIs):** هي عبارة عن مؤشرات كمية أو نوعية تستخدم لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف والبرامج المحددة في الموازنة، وتنقسم عادة إلى مؤشرات كفاءة (تكلفة المخرج) ومؤشرات فعالية (مدى تحقيق الأثر) ومؤشرات جودة الخدمة.

**النفقات الضريبية:** هي حجم المبالغ الناجمة عن التخفيضات والاعفاءات الضريبية لمكافئين محددين وفقاً للتشريعات النافذة مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي.

## الباب الثاني: دورة الموازنة العامة في الأردن - المراحل والمسؤوليات

تُعد الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تعكس السياسات المالية والاقتصادية للحكومة، وهي عملية مستمرة ومتكاملة تمتد على مدار العام وتخضع لأحكام الدستور وقانون تنظيم الموازنة العامة، وتتكون دورة الموازنة العامة من أربع مراحل تتوزع فيها الأدوار بين السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (مجلس الأمة) والجهات الرقابية، وذلك على النحو التالي:-

### **أولاً: مرحلة الإعداد**

تمتد هذه المرحلة من شهر نيسان الى شهر تشرين الثاني من كل عام وتُعد هذه المرحلة حجر الأساس لبناء الموازنة وتقع المسؤولية فيها بشكل رئيسي على دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية والوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، وتتم عملية إعداد الموازنة العامة ضمن مجموعة من الاجراءات والخطوات كما يلي:

1. إعداد ورقة السياسات والأولويات ومراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية في شهر نيسان.
2. الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية للمحافظات في منتصف شهر أيار.
3. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط، وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازانات المحافظات للمدى المتوسط في منتصف شهر تموز.
4. قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازانات المحافظات المحالة اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها في منتصف شهر آب.
5. الانتهاء من دراسة مشروعات موازانات الوزارات والدوائر الحكومية وإعداد اطار الانفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية في منتصف شهر أيلول.
6. إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والاجراءات التي ستنبئها الحكومة في إعداد الموازنة والتوجيهات والتعليمات الواجب اتباعها من قبل الوزارات والدوائر الحكومية عند إعداد مشاريع موازنتها، وكذلك الفرضيات والاجراءات المالية التي تم الاستناد اليها في إعداد تقديرات الموازنة في نهاية شهر أيلول.
7. إصدار بلاغ الموازنة العامة من قبل دولة رئيس الوزراء مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية في مطلع شهر تشرين الأول.
8. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة في منتصف تشرين الأول.
9. إعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته واجراء أي تعديلات عليه في نهاية شهر تشرين الأول.
10. تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الوزراء لمناقشته واقراءه بعد اجراء التعديلات المطلوبة في منتصف شهر تشرين الثاني.
11. تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الأمة في نهاية شهر تشرين الثاني، حيث يتم نشره على الموقع الالكتروني لدائرة الموازنة العامة بنفس الوقت لإتاحة المجال للمواطنين وكافة فئات المجتمع للاطلاع عليه وابداء ملاحظاتهم حوله لأخذها بعين الاعتبار اثناء مناقشات مجلس الامة لمشروع القانون.

### **ثانياً: مرحلة الإقرار**

تمتد هذه المرحلة من شهر كانون الأول لحين صدور الارادة الملكية السامية، حيث تنتقل المسؤولية في هذه المرحلة إلى السلطة التشريعية لممارسة دورها الرقابي والتشريعي، ويمكن توضيح خطوات إقرار الموازنة العامة بما يلي:

1. يقوم مجلس الوزراء بإحالة مشروع قانون الموازنة العامة بصورته النهائية إلى مجلس الأمة وذلك قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل .
2. يلقي وزير المالية بيان (خطاب) الموازنة العامة موضحاً فيه أبعاد مشروع قانون الموازنة والمرتكزات الأساسية الواردة فيه وسياسة وبرنامج عمل الحكومة خلال السنة المالية المقبلة.
3. يقوم مجلس النواب بإحالة مشروع القانون إلى اللجنة المالية في المجلس لدراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة لمجلس النواب.

4. تعقد جلسة خاصة لمجلس النواب تخصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة، حيث تقدم اللجنة المالية تقريرها متضمناً ملاحظاتها وتوصياتها على المشروع، ثم يقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وعلى ملاحظات النواب التي أثرت أثناء المناقشة .
5. بعد الاستماع إلى رد الحكومة يتم الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً.
6. في حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يقوم بدوره بإحالته إلى لجنته المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته وتتبع نفس الإجراءات التي اتبعت في مجلس النواب.
7. بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان يتم رفعه من قبل الحكومة للحصول على الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانوناً ساري المفعول بعد نشره بالجريدة الرسمية.

### ثالثاً: مرحلة التنفيذ

تمتد هذه المرحلة من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول (سنة كاملة)، وهي المرحلة التطبيقية التي تترجم فيها الأرقام إلى واقع ملموس، حيث يتم تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي للدولة من خلال ما يلي:

1. أدوات تنفيذ الموازنة وهي:
  - أ. الأوامر المالية العامة والخاصة.
  - ب. الحوالات المالية.
  - ج. المناقلات المالية.
  - د. المواقف المالية.
  - هـ. مستندات الالتزام المالي.
  - و. حوالات نقل العهدة.
  - ز. إحداث بنود/ مواد/ مشاريع أو أنشطة/ برامج.
2. متابعة الإنجاز وتقييم الأداء من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع والبرامج المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
3. متابعة توصيات اللجنة المالية لمجلسي الأعيان والنواب المتعلقة بمشروع قانون الموازنة العامة بالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية.
4. تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ودولة رئيس الوزراء.

### رابعاً: مرحلة المتابعة والتقييم

تمتد هذه المرحلة من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول (سنة كاملة)، وتهدف إلى التأكد من سلامة العمليات المالية وتحقيق الأهداف المنشودة، وفيما يلي الجهات التي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة:

1. دائرة الموازنة العامة من خلال:
  - أ. أدوات تنفيذ الموازنة.
  - ب. متابعة وتقييم الأداء والإنجاز.
2. وزارة المالية من خلال:
  - أ. أجهزة الرقابة المالية.
  - ب. النشرة المالية الشهرية والنصف سنوية.
  - ج. الحساب الختامي.
3. ديوان المحاسبة من خلال:
  - أ. التدقيق.
  - ب. تقرير ديوان المحاسبة السنوي .
4. السلطة التشريعية (مجلسي الأعيان والنواب)، تمارس السلطة التشريعية الرقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من حسن سير عملية تنفيذ الموازنة وفقاً للتشريعات النافذة، وذلك من خلال ما يلي:
  - أ. الاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة ومراجعة ملاحظات الديوان ومتابعة ما تم انجازه منها.
  - ب. الاطلاع على الحساب الختامي لوزارة المالية ومراجعة الانفاق الفعلي وواجه الانفاق.
  - ج. متابعة تنفيذ توصيات مجلسي النواب والأعيان حول مشروع قانون الموازنة.
  - د. طلب تقارير من الحكومة حول تقدم سير العمل في المشاريع الرأسمالية والانفاق.
  - هـ. عقد اللقاءات الدورية مع الحكومة لمناقشة التحديات والقضايا التي تواجه عملية تنفيذ الموازنة.

## الباب الثالث: مسح الموازنة المفتوحة

يتضمن هذا الباب التعرف على مسح الموازنة المفتوحة من خلال استعراض مفهوم المسح وأهميته ومحاور ومنهجية تقييم المسح ومستويات تصنيف نتائج المسح وكما يلي:-

### أولاً: مفهوم المسح وأهميته

يُعد مسح الموازنة المفتوحة (Open Budget Survey) المعيار الدولي المستقل والوحيد لتقييم ومقارنة شفافية الموازنة العامة ومستوى المشاركة العامة وكفاءة أنظمة المساءلة حول العالم، ويتم تنفيذ المسح مرة واحدة كل عامين من خلال منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) بالتعاون مع خبراء محليين مستقلين، ويغطي المسح عدد كبير من الدول التي ترغب في المشاركة حيث وصل عددها إلى 125 دولة في مسح عام 2023، ويمثل المسح أداة تشخيصية لصناع القرار حيث يوفر مساراً تفصيلياً للإصلاح المالي مستنداً إلى معايير دولية طورتها مؤسسات مهمة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويتم الكشف عن مستوى الشفافية والمشاركة العامة والرقابة من خلال استبانة تضم 218 سؤالاً منها (73) سؤالاً استرشادياً حول الوثائق الرئيسية للموازنة ونظام إدارة المالية العامة في الدولة، و(145) سؤالاً متخصصاً (109) أسئلة لتقييم الشفافية و 18 سؤالاً لتقييم المشاركة العامة و 18 سؤالاً لتقييم الرقابة)، وتكمن القيمة المضافة للامتثال لمعايير المسح بما يلي:

- **تعزيز الثقة:** رفع درجة ثقة المواطنين والمستثمرين في الإدارة المالية للدولة مما يعكس إيجاباً على التصنيف الائتماني.
- **كفاءة تخصيص الموارد:** الحد من الهدر في المال العام من خلال تمكين الرقابة المجتمعية والبرلمانية الفعالة.
- **العدالة التنموية:** ضمان استجابة الموازنة للاحتياجات الحقيقية من خلال آليات المشاركة العامة.

### ثانياً: محاور تقييم المسح

يستند المسح في منهجيته على تقييم إدارة المالية العامة من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

#### 1. الشفافية وإتاحة المعلومات (Transparency)

تشكل الشفافية وإتاحة المعلومات المحور الأبرز في المسح ويقاس مدى إتاحة معلومات الموازنة للجمهور في الوقت المناسب وبمحتوى شامل وقابل للاستخدام ويتم احتساب درجة الدولة (من 0 إلى 100) ضمن ما يعرف بـ "مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)"، ويعتمد التقييم على (109) أسئلة فنية دقيقة لفحص مدى إتاحة وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية ومحتواها وفقاً للجدول التالي:-

الرقم	اسم الوثيقة المطلوبة	توقيت النشر		الغاية من الوثيقة
		التوقيت المثالي للنشر	الحد الأدنى لاحتساب الوثيقة	
1	بيان ما قبل الموازنة (بلاغ اعداد الموازنة)	قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل، ولكن قبل إحالة مشروع قانون الموازنة لمجلس الأمة بما لا يقل عن شهر.	قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل، ولكن قبل إحالة مشروع قانون الموازنة لمجلس الأمة بما لا يقل عن شهر.	إطلاع الجمهور والبرلمان على التوجهات الحكومية والسقوف المالية قبل الدخول في التفاصيل.
2	مشروع قانون الموازنة العامة	قبل بدء السنة المالية بما لا يقل عن 3 أشهر ولكن قبل إقرار مشروع قانون الموازنة من البرلمان.	قبل بداية السنة المالية بما لا يقل عن شهر ولكن قبل إقرار مشروع قانون الموازنة من البرلمان.	اطلاع الجمهور على محتوى المشروع لبدء ملاحظاتهم أثناء مناقشة البرلمان
3	الموازنة المقررة (قانون الموازنة العامة)	خلال أسبوعين أو أقل من تاريخ إقرار قانون الموازنة العامة من البرلمان.	خلال 3 أشهر كحد أقصى من تاريخ إقرار قانون الموازنة العامة من البرلمان.	توفير السند القانوني للإنفاق والتحصيل.
4	موازنة المواطن (دليل المواطن)	بالتزامن مع نشر قانون الموازنة العامة	خلال 3 أشهر من صدور قانون الموازنة العامة.	تعزيز فهم المواطنين للموازنة من خلال توفير نسخة مبسطة لغير المختصين

الرقم	اسم الوثيقة المطلوبة	توقيت النشر		الغاية من الوثيقة
		التوقيت المثالي للنشر	الحد الأدنى لاحتساب الوثيقة	
5	التقارير الدورية (النشرة المالية الشهرية)	خلال شهر بعد نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.	خلال 3 أشهر كحد أقصى بعد نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.	رصد الأداء الفعلي وكشف الانحرافات أولاً بأول.
6	المراجعة النصف سنوية	خلال 6 أسابيع أو أقل بعد منتصف السنة المالية.	خلال 3 أشهر كحد أقصى بعد منتصف السنة المالية.	تقييم شامل للأداء وتحديث التوقعات للنصف الثاني من العام.
7	التقرير الختامي (الحسابات الختامية)	خلال 6 أشهر أو أقل بعد نهاية السنة المالية.	خلال 12 شهراً كحد أقصى بعد نهاية السنة المالية.	عرض الحسابات الختامية والنتائج النهائية الفعلية.
8	تقرير التدقيق (تقرير ديوان المحاسبة)	خلال 6 أشهر أو أقل بعد نهاية السنة المالية.	خلال 18 شهراً كحد أقصى بعد نهاية السنة المالية.	التأكد من سلامة العمليات المالية ورصد التجاوزات.

## 2. المشاركة العامة (Public Participation)

يركز هذا المحور على التشاركية (تبادل الآراء)، وقياس المسح من خلال 18 سؤالاً مدى وجود آليات رسمية ومؤسسية تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني التأثير في دورة الموازنة، وللحصول على تقييم جيد يجب أن تتسم المشاركة العامة بما يلي:

- الشمولية: دعوة فئات متنوعة من المجتمع وليس الخبراء فقط.
- التوقيت المناسب: أن تتم المشاورات قبل اتخاذ القرارات النهائية.
- التغذية الراجعة: إعلام المشاركين بكيفية الاستفادة من مقترحاتهم وآرائهم.

## 3. قوة المؤسسات الرقابية (Oversight)

يركز هذا المحور على الرقابة، وقياس المسح من خلال 18 سؤالاً الإطار التشريعي وقوة الدور الرقابي للمؤسسات التي تراقب السلطة التنفيذية وهي:

- السلطة التشريعية (البرلمان): يقيس المسح مدى قدرتها على فحص الموازنة وتعديل المخصصات قبل الإقرار ومساءلة الحكومة أثناء التنفيذ.
- جهاز الرقابة العليا (ديوان المحاسبة): يقيس المسح مدى استقلاليتها المالية والإدارية عن الحكومة وحرية وصوله للسجلات المالية والمحاسبية وتفعيل مخرجات تقاريره الرقابية.

## ثالثاً: منهجية تقييم المسح

- تتميز منهجية المسح بالموضوعية لضمان الحيادية وتستغرق دورة البحث حوالي 18 شهراً وتتم برأجل التدقيق التالية:
- الاستبيان الأولي: يقوم باحث مستقل (أكاديمي أو من المجتمع المدني داخل الدولة) بالإجابة على أسئلة المسح مع اشتراط تقديم أدلة ملموسة (روابط إلكترونية، نصوص قانونية، أرقام صفحات) لكل إجابة.
  - المراجعة الحكومية: يتم دعوة وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة رسمياً لمراجعة الإجابات والتعليق عليها، وتعد هذه المرحلة فرصة هامة للحكومة لتوضيح إجراءاتها والتزويد بوثائق وأدلة لم تكن متاحة للباحث مما يزيد من دقة التقييم.
  - التدقيق النهائي: تقوم منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) بمراجعة كافة الإجابات والتعليقات لضمان الاتساق بين مختلف الآراء واعتماد النتائج النهائية.

## رابعاً: مستويات التصنيف

- يتم تصنيف الدول بناءً على درجة "مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)" إلى خمس فئات تعكس مستوى نضج النظام المالي وهي:
- النتيجة من (0-20)/ معلومات شحيحة: غياب شبه كامل للشفافية.
  - النتيجة من (21-40)/ معلومات محدودة: نشر انتقائي لا يسمح بالرقابة الفاعلة.
  - النتيجة من (41-60)/ معلومات محدودة نوعاً ما: الحد الأدنى متوفر إلا أن الجودة والتفاصيل منقوصة.
  - النتيجة من (61-80)/ معلومات كافية: توفر قدر مناسب من المعلومات يتيح إجراء نقاش عام فعال.
  - النتيجة من (81-100)/ معلومات واسعة: الريادة في الإفصاح والمساءلة.

## الباب الرابع: شفافية الموازنة العامة

تعتبر شفافية الموازنة العامة إحدى الركائز الأساسية للإدارة المالية الرشيدة وعنصراً محورياً في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، إذ تمكن من الاطلاع على كيفية جمع الموارد المالية وتخصيصها وإنفاقها بما ينسجم مع الأهداف الوطنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويسهم تطبيق مبادئ الشفافية في تحسين كفاءة الإنفاق العام وضمان المساءلة وتوفير بيئة عمل قائمة على الإفصاح والانفتاح المالي، وتتوزع مسؤوليات تحقيق الشفافية في الموازنة العامة على مجموعة من الجهات الحكومية التي تعمل بتكامل وتنسيق مستمر وتشمل وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة وديوان المحاسبة إضافة إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستعرض هذا الباب الجهات الحكومية المعنية بتعزيز الشفافية والوثائق التي تقع ضمن اختصاصها ومتطلبات الشفافية المالية وكما يلي:

### أولاً: دائرة الموازنة العامة

تُعدّ دائرة الموازنة العامة في الأردن الجهة الرئيسية المعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة وتتبع لوزير المالية، وتنص التشريعات ذات الصلة بما فيها قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة 2021 وتعديلاته على مهام الدائرة ومسؤولياتها، وتسهم الدائرة في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال اعداد ونشر وثائق الموازنة وتقديم بيانات مالية ومعلومات للبرلمان والمجتمع المدني حول اجراءات عمل الموازنة وبياناتها، ومن أبرز الوثائق التي تقع ضمن اختصاص دائرة الموازنة العامة (بلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة، مشروع قانون الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة، موازنة المواطن)، حيث سيتم استعراض هذه الوثائق بشكل تفصيلي كما يلي:

#### 1. بيان ما قبل الموازنة "بلاغ اعداد الموازنة" (Pre-Budget Statement)

يُعدّ بلاغ الموازنة العامة الوثيقة التمهيدية لمرحلة إعداد الموازنة العامة، حيث يصدر في مرحلة مبكرة لتحديد الاتجاهات المالية والاقتصادية العامة التي تستند إليها الموازنة القادمة، ويعرض البلاغ الإطار المالي الكلي المتوقع بما في ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم ومستويات الإيرادات والنفقات والعجز والدين العام بما يمكن الجهات الحكومية من إعداد موازنتها ضمن سقف مالي منضبط ومتسق مع السياسة المالية للدولة، ويتضمن الأسس والمعايير الواجب اتباعها في إعداد مشاريع موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات إلى جانب تحديد السقف الكلية للإنفاق وأولويات المرحلة المقبلة، ويُعدّ البلاغ أداة رئيسية لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية، إذ يوضّح للجمهور والبرلمان ملامح السياسة المالية والاقتصادية قبل إعداد الموازنة التفصيلية ويتيح حواراً مبكراً حول أولويات الحكومة وتوجهاتها.

ومن منظور الحوكمة المالية يشكل البلاغ وسيلة لترسيخ الانضباط المالي والتخطيط المسبق من خلال ربط السياسة الاقتصادية بالتخطيط المالي في وقت مبكر من دورة الموازنة، كما يكرّس مبدأ المساءلة الاستباقية عبر إطلاع الرأي العام على الفرضيات والسياسات قبل اتخاذ القرارات المالية، ويعتمد تقييم البلاغ على مجموعة من معايير الشفافية التي تقيس مدى وضوح التوجهات الاقتصادية والمالية واتساقها مع الأهداف والاولويات الوطنية ودرجة تفصيل المعلومات المنشورة، وتشمل هذه المعايير ما يلي:

- أ. **التوقعات الاقتصادية الكلية:** يُقيم هذا المعيار مدى تضمين البلاغ لتوقعات الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم وأسعار الفائدة وغيرها، ولتحقيق أعلى درجات الشفافية يُفترض أن تُعرض الافتراضات الاقتصادية والمخاطر المحتملة بوضوح مع بيان العلاقة بين هذه المؤشرات والإيرادات المتوقعة.
- ب. **سياسات وأولويات الإنفاق:** يبيّن البلاغ الاتجاهات العامة للإنفاق الحكومي بما في ذلك القطاعات ذات الأولوية (كالعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية) وأهداف الإنفاق على المدى المتوسط، ولتحقيق أعلى درجات الشفافية يُتوقع أن يتضمن البلاغ تقديرات إجمالية للنفقات مع توضيح الارتباط بين السياسة المالية وخطط التنمية الوطنية.
- ج. **سياسات وأولويات الإيرادات:** يعرض البلاغ توجهات الحكومة في جانب الإيرادات بما في ذلك التغييرات المتوقعة في السياسة الضريبية أو تحسين إدارة الإيرادات إضافة إلى تقديرات إجمالية للإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ولتحقيق أعلى درجات الشفافية يُفضل أن يوضح البلاغ أثر السياسات الجديدة على التحصيل والإيرادات المستقبلية.
- د. **تقديرات الاقتراض والدين العام:** يتضمن البلاغ تقديرات مبدئية لاصافي الاقتراض الجديد وحجم الدين العام القائم في نهاية السنة المالية ومدفوعات الفائدة المتوقعة إلى جانب ملامح استراتيجية إدارة الدين العام، ويُعتبر إدراج هذه المعلومات مهماً لتقييم استدامة المالية العامة.
- هـ. **تقديرات الإنفاق متعددة السنوات:** يقدّم البلاغ تقديرات إجمالية للإنفاق تمتد لعامين على الأقل بعد سنة الموازنة بما يعكس توجهات الحكومة في المدى المتوسط، ويربط بين إعداد الموازنة السنوية والإطار المالي متوسط المدى.

و. توقيت الإصدار والنشر: يُستحسن أن يصدر البلاغ قبل أربعة أشهر من إحالة مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الأمة وبحد أدنى قبل شهر واحد على الأقل من احالة المشروع، حيث أن الالتزام بهذا التوقيت يعزّز الشفافية ويسمح بإجراء مشاورات فعالة مع الجهات التنفيذية والبرلمان.

ز. قابلية المعالجة الآلية والوضوح: تعزّز الشفافية عندما تُتاح بيانات البلاغ بصيغ مفتوحة مثل (CSV /Excel) الى جانب نسخة (PDF)، ويُعرض المحتوى بلغة مبسطة مدعومة بالجدول والرسوم البيانية.

و. يبين الجدول رقم (1) في الملحق متطلبات الشفافية لبلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## 2. مقترح الموازنة "مشروع قانون الموازنة العامة" (Budget Proposal)

يُعدّ مشروع قانون الموازنة العامة الوثيقة المالية الأهم في دورة الموازنة، فهو يترجم التوجهات الاقتصادية والمالية وأولويات السياسات العامة إلى أرقام تفصيلية للإيرادات والنفقات والتمويل، ومن خلال هذا المشروع توضح الحكومة ما تتوقع تحصيله من إيرادات ضريبية وغير ضريبية ومنح وكيفية توزيع تلك الموارد على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والبرامج المختلفة وما هو مستوى العجز أو الفائض والاقتراض والدين المتوقع في نهاية العام، وكلما كان هناك تفصيل أكثر للمعلومات ووضوح للافتراضات الاقتصادية وربط المخصصات المالية مع الأهداف الوطنية والإنفاق الموجّه للفئات الأكثر احتياجاً كلما كان المشروع أكثر شمولية وأسهل للوصول والتحليل ويعزز قدرة البرلمان والجمهور على مناقشة الخيارات المالية قبل إقرارها وبالتالي ترتفع درجة شفافية وثيقة المشروع، وتعتمد شفافية هذه الوثيقة على مجموعة من المعايير تتركز حول مدى كفاية المعلومات المنشورة ودقتها وتوقيتها ومدى اتساقها مع المعايير الدولية وعلى النحو التالي:

أ. معلومات النفقات وتصنيفاتها: يقيس هذا المعيار مدى وجود تفاصيل لبيانات النفقات في المشروع بما يسمح بتتبع الإنفاق العام عبر التصنيفات الإدارية والاقتصادية والوظيفية والبرامجية بالإضافة الى مقارنة تقديرات السنة الحالية بالسنوات السابقة والمستقبلية، وتزداد شفافية الموازنة كلما كانت المعلومات مفصلة ومتناسقة ومحدثة لتشمل السنوات السابقة (سنتين على الأقل قبل سنة الموازنة) والتوقعات متعددة السنوات (التأثيرية) مع إبراز الفروقات بين المخصصات والنتائج الفعلية، حيث أن هذه التفاصيل تتيح للبرلمان والجمهور تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي ومدى التزام الجهات الحكومية بسقوفها المالية وبيان أثر الإنفاق على الأولويات الوطنية، ويبين الجدول رقم (2) في الملحق متطلبات الشفافية للنفقات وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

ب. معلومات الإيرادات وتصنيفاتها: لتعزيز الشفافية يجب توضيح مصادر إيرادات الخزينة وتفصيلها مع إتاحة بيانات السنوات السابقة والمستقبلية وتوضيح الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على التحصيل، ويُعتبر تقديم تقديرات الإيرادات متعددة السنوات وفقاً للفئات (ضريبية، غير ضريبية) والمصادر الفردية (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، رسوم، منح حسب المصدر) من أفضل الممارسات التي تمكن البرلمان والمجتمع المدني من تحليل واقعية التقديرات ومصادر التمويل المستقبلية، ويبين الجدول رقم (3) في الملحق متطلبات الشفافية للإيرادات وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

ج. الاقتراض والدين العام: يُعدّ الإفصاح عن بيانات الاقتراض والدين العام من أكثر عناصر الشفافية المالية أهمية نظراً لتأثيرها المباشر على الاستدامة المالية وتعزيز ثقة القطاع الخاص والمواطنين، وتتطلب الشفافية وجود تفاصيل لتقديرات التمويل والدين وبما يشمل صافي الاقتراض الجديد وإجمالي الدين القائم ومدفوعات الفائدة إلى جانب تكوين الدين العام من حيث المصدر (داخلي/ خارجي) وأجال الاستحقاق وأسعار الفائدة، وتتطلب الشفافية الكاملة أن تغطي البيانات أيضاً السنوات السابقة والمستقبلية وأن توضح الفروقات في الفعلي عن المقدر، كما يُستحسن أن تُقدّم معلومات واضحة عن كيفية تمويل العجز المتوقع بما في ذلك خطط الحكومة لإدارة الدين العام على المدى المتوسط، ويبين الجدول رقم (4) في الملحق متطلبات الشفافية للاقتراض والدين العام وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

د. التوقعات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية: تمثل هذه المجموعة الافتراضات الاقتصادية والسياسات المالية والإطار التحليلي الذي تُبنى عليه تقديرات الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة، وتتطلب الشفافية وجود تفاصيل ووضوح المعلومات حول التوقعات الاقتصادية التي تستند إليها الموازنة، مثل معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف إضافة إلى السياسات المالية الجديدة المقترحة وأثرها على الإيرادات والنفقات والعجز والدين، وتتحقق الشفافية المثالية عندما تقدم الحكومة تحليلاً وافياً لهذه الافتراضات مع أثرها المحتمل (تحليل الحساسية) على الوضع المالي بحيث يمكن للبرلمان والجمهور تقييم مدى واقعية الموازنة وتأثيرها على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ويبين الجدول رقم (5) في الملحق متطلبات الشفافية للتوقعات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

هـ. الأصول والالتزامات والأنشطة شبه المالية: تتعلق هذه المجموعة بكيفية الإفصاح عن المركز المالي للحكومة خارج نطاق الإيرادات والنفقات، وتتطلب الشفافية المثالية أن تُعرض الأصول الحكومية (المالية وغير المالية) والمتأخرات والالتزامات المحتملة (مثل ضمانات القروض) إلى جانب الأنشطة شبه المالية التي تؤديها مؤسسات عامة أو مصرفية نيابة عن الحكومة مع تحديد الغرض والمستفيدين منها، حيث يعكس الإفصاح عن هذه البنود الحوكمة الرشيدة وعدم إخفاء التزامات أو مخاطر مالية خارج الموازنة، ويبين الجدول رقم (6) في الملحق متطلبات الشفافية للأصول والالتزامات والأنشطة شبه المالية وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

و. المساعدات الخارجية والإنفاق الاجتماعي والسياسات الموجهة: تتعلق هذه المجموعة بقياس مدى عرض البيانات الخاصة بالمنح والمساعدات الخارجية والنفقات الموجهة للفئات الفقيرة والهشة، وما إذا كانت الموازنة توضح حجم المساعدات المالية والعينية ومصادرها وأوجه إنفاقها، وكذلك مدى بيان مخصصات الإنفاق الاجتماعي والسياسات التي تستهدف الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع، وتُعدّ هذه المعلومات جوهرية لتقييم العدالة في توزيع الموارد ومدى التزام الحكومة بالأولويات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين الحكومة والمانحين والمجتمع المدني ويُظهر كفاءة إدارة التمويل الخارجي والبرامج الاجتماعية، ويبين الجدول رقم (7) في الملحق متطلبات الشفافية للمساعدات الخارجية والإنفاق الاجتماعي والسياسات الموجهة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

ز. الجدول الزمني لإعداد الموازنة: يتعلق هذا المعيار بقياس مدى التزام الحكومة بجدول زمني واضح ومنشور لعملية إعداد الموازنة، حيث أن توفير المعلومات حول مراحل إعداد الموازنة يتيح للبرلمان والمجتمع المدني المشاركة في الوقت المناسب قبل اعتماد الموازنة بشكل رسمي، وتتحقق الشفافية المثالية عندما تلتزم الحكومة بتبني تقويم موازنة مععلن مسبقاً.

ح. توقيت وصيغة النشر: يتضمن هذا المعيار نشر مشروع قانون الموازنة قبل بدء السنة المالية بمدة كافية مع توفير نسخ الكترونية على المنصات الرسمية بصيغة يسهل تحليلها رقمياً وبصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية، ومن الناحية التشريعية يُقدّم مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل ويتم نشره للجمهور فور إحالته للسلطة التشريعية، ومن منظور معايير الشفافية يُعد أفضل توقيت لإصدار ونشر المشروع قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وبما لا يقل عن شهر وقبل اقرار المشروع من البرلمان (أثناء المناقشة) لتعزيز النقاش العام والرقابة، حيث يعزز هذا النهج المساءلة والمشاركة العامة ويتيح نقاشاً مبكراً حول الخيارات المالية للحكومة، ويبين الجدول رقم (8) في الملحق متطلبات الشفافية للجدول الزمني وتوقيت وصيغة النشر وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

### 3. الموازنة المقررة "قانون الموازنة العامة" (Enacted Budget)

تعد وثيقة قانون الموازنة العامة الإطار القانوني الذي يحدد بوضوح ما يجوز للحكومة إنفاقه وما يجب تحصيله من إيرادات خلال السنة المالية، فالقانون هو المرجع الرسمي والمُلزم الذي يُقاس عليه تنفيذ الموازنة لاحقاً، ويعبّر عن التوازن بين دور الحكومة في التخطيط ودور البرلمان في الرقابة والمساءلة، كما يجب بوضوح عن سؤالين رئيسيين هما: من أين تأتي الأموال؟ وكيف سيتم إنفاقها؟، ويشكل قانون الموازنة العامة أساساً لإصدار التقارير المالية اللاحقة، كما يمثل أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة ويتيح للمجتمع المدني والباحثين تتبع التغييرات في أولويات الإنفاق والسياسات العامة، وتعتمد شفافية قانون الموازنة العامة على خمسة معايير رئيسية تعكس شمولية البيانات ودقتها وسهولة الوصول إليها وعلى النحو التالي:

أ. تصنيفات النفقات: يتيح هذا المعيار تحليل أولويات الإنفاق ومقارنة توزيع الموارد بين القطاعات والجهات الحكومية بحيث يتم عرض النفقات وفقاً للتصنيفات الثلاثة وهي:

- الإداري (التنظيمي): يوضح المبالغ المخصصة لكل وزارة أو دائرة أو وحدة حكومية.
- الاقتصادي: يبيّن طبيعة الإنفاق (رواتب، سلع وخدمات، فوائد، تحويلات، أصول غير مالية، إلخ).
- الوظيفي: يوضح الغرض من الإنفاق (صحة، تعليم، حماية اجتماعية، دفاع..).

ب. نفقات البرامج: يقتضي هذا المعيار تقديم الموازنة بشكل يوضح المخصصات على مستوى البرامج (الأنشطة والمشاريع) بحيث يمكن ربط الإنفاق العام بالأهداف والنتائج، كما يسمح بمعرفة مدى التزام كل جهة حكومية بتحقيق أهدافها وفقاً للمؤشرات المعتمدة.

ج. تفاصيل الإيرادات: يبين هذا المعيار مصادر الإيرادات المعتمدة ويعزز المساءلة بشأن السياسة الضريبية ومقدار الاعتماد على المنح والمساعدات، حيث يجب أن يتم عرض الإيرادات النهائية حسب الفئة (ضريبية وغير ضريبية) والمصادر الفردية (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، الرسوم الجمركية، الإيرادات من الشركات المملوكة للدولة، المنح والمساعدات الخارجية.. إلخ).

د. **تقديرات الدين والاقتراض:** يبين هذا المعيار مدى استدامة الوضع المالي للحكومة ويتيح تقييم عبئ الدين وتأثيره على الموازنة المستقبلية، كما يُفضّل أن يتضمن القانون ملخصاً لتركيبية الدين العام (داخلي/ خارجي، قصير/ طويل الأجل)، وتتطلب الشفافية عرض ثلاثة عناصر أساسية هي (صافي الاقتراض الجديد المخطط للسنة المالية، إجمالي الدين العام القائم في نهاية السنة المالية، مدفوعات الفائدة على الدين العام خلال السنة المالية).

هـ. **التوقيت وإتاحة البيانات:** يتضمن هذا المعيار إمكانية اطلاع الجمهور والباحثين والإعلام على الأرقام النهائية للقانون بسرعة وسهولة بما يعزز الرقابة العامة ويتيح تتبع الإنفاق الفعلي خلال العام، ويُعتبر نشر قانون الموازنة العامة فور إقراره من البرلمان من الممارسات الفضلى لتعزيز الشفافية حيث يجب أن يتاح للعامة خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من الإقرار وبما لا يتجاوز ثلاثة أشهر كحد أقصى، بالإضافة إلى نشره بصيغ رقمية مفتوحة مثل (CSV /Excel) إلى جانب النسخة الرئيسية.

ويبين الجدول رقم (9) في الملحق متطلبات الشفافية لقانون الموازنة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

#### 4. موازنة المواطن " دليل المواطن " (Citizen Budget)

موازنة المواطن هي نسخة مبسطة من الموازنة العامة للدولة، بحيث لا تستهدف المحللين الماليين والمختصين بل المواطن العادي الذي يريد معرفة مصادر إيرادات الدولة وأوجه إنفاقها وأولويات الحكومة وكيفية تأثيرها على تقديم الخدمات الأساسية. وتركز موازنة المواطن على تلخيص مشروع قانون الموازنة العامة أو قانون الموازنة العامة (أو كليهما) في وثيقة قصيرة تستخدم العناوين الواضحة والرسوم البيانية والأمثلة المبسطة بدلاً من الجداول، ومن منظور الشفافية تعد موازنة المواطن أداة لإتاحة نقاش عام مبكر حول الخيارات المالية والسياسة المالية الحكومية وتعزيز فهم قرارات الموازنة، وفي السياق الأردني يشكّل إصدار موازنة المواطن السنوية تعبيراً عملياً عن التزام الحكومة بتيسير المعلومات المالية وتمكين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان من استخدام لغة مشتركة عند مناقشة الموازنة العامة، وتعتمد شفافية موازنة المواطن على عدد من المعايير كما يلي:

أ. **تغطية المحتوى:** يتحقق هذا المعيار من نوعية المعلومات التي تتضمنها موازنة المواطن، حيث أن المضمون الجيد يشمل عرضاً مبسطاً لتوقعات الاقتصاد الكلي وإجمالي الإيرادات والنفقات وأبرز أولويات الحكومة والمبادرات الجديدة وحجم العجز/الفائض وكيفية تمويله، ومعلومات عن كيفية التواصل مع الجهات المعنية، وكلما زادت شمولية المحتوى دون تعقيد ارتفعت درجة الشفافية.

ب. **نشر الوثيقة ووصولها للجمهور:** يقيس هذا المعيار عدد القنوات المستخدمة للوصول للجمهور (الموقع الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، الصحافة، التلفزيون، مواد مطبوعة)، حيث أن الاستخدام المتزامن لعدة قنوات وآليات يضمن أن تصل الوثيقة إلى شرائح واسعة ومختلفة من المواطنين وليس فقط لمن لديهم إمكانية الوصول الرقمي.

ج. **مدخلات الجمهور في إعداد الوثيقة:** يتحقق هذا المعيار من وجود آليات تتيح للحكومة فهم ما يحتاجه المواطنون من معلومات قبل صياغة موازنة المواطن، ويمكن أن تكون هذه الآليات على شكل استطلاعات رأي أو مشاورات عامة أو لقاءات وورش عمل، حيث أن وجود هذه الآليات وإتاحتها واستخدامها بشكل فعال يعني أن موازنة المواطن هي استجابة حقيقية لاحتياجات الجمهور وليست عرضاً أحادي الاتجاه.

د. **توفر نسخ مواطن أخرى عبر دورة الموازنة:** يقيس هذا المعيار مدى توفر نسخ مبسطة لوثائق الموازنة الأخرى (مثل مشروع قانون الموازنة، قانون الموازنة العامة، تقارير التنفيذ، والتقارير الختامية)، حيث أن وجود سلسلة من موازنة المواطن عبر دورة الموازنة يعزز القدرة على متابعة تطور الأرقام والمعلومات من التخطيط إلى التنفيذ وبالتالي تعزيز الرقابة بحيث تصبح الشفافية عملية مستمرة وليست حدثاً سنوياً.

هـ. **التصميم والوضوح:** تساهم بساطة العرض في رفع مستوى الشفافية الفعلية مثل استخدام الرسوم البيانية والمخططات البسيطة والأسئلة والأجوبة والمصطلحات الواضحة مما يجعل المعلومات قابلة للفهم لغير المختصين، كما أن التصميم الجيد يعني صفحات منظمة وعناوين واضحة وحجم نص مناسب مع أمثلة ملموسة تربط الأرقام بحياة الناس اليومية.

و. **توقيت النشر:** تشير أفضل الممارسات إلى أن موازنة المواطن تكون ذات جدوى فقط إذا صدرت في أوقات معينة ضمن دورة الموازنة، حيث أن النشر بعد عرض مشروع الموازنة مباشرة يتيح للجمهور متابعة المناقشات البرلمانية وفهم خيارات الحكومة أثناء النقاش بينما النشر بعد الإقرار يساعد على شرح ما تم اعتماده، حيث أن التأخير لفترة أطول يقلل من القيمة العملية للوثيقة.

ز. **القابلية للوصول والإتاحة:** يشير هذا الجانب إلى مدى تيسير وصول موازنة المواطن لجميع الفئات بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى إتاحة نسخة إلكترونية بتنسيقات مفتوحة، حيث أن هذا يتيح للمنظمات والباحثين إعادة استخدام المحتوى في مواد توعوية أو تحليلات مستقلة ويعزز أثر الوثيقة.

ويبين الجدول رقم (10) في الملحق متطلبات الشفافية لموازنة المواطن " دليل المواطن " وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## ثانياً: وزارة المالية

تُعدّ وزارة المالية الجهة المركزية المسؤولة عن إدارة المال العام في الأردن، وتتولى الوزارة رسم السياسة المالية للدولة والإشراف على تنفيذها وإعداد الخطط المالية ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة، بالإضافة إلى الإشراف على صرف النفقات العامة وتنظيم الحسابات المرتبطة بها وإدارة الدين العام والتدفقات النقدية وتوجيه الاستثمار الحكومي وفق السياسات المالية والاقتصادية المعتمدة، وفي إطار دورة الموازنة العامة، تضطلع وزارة المالية بدور هام خلال جميع مراحل الإعداد والإقرار والتنفيذ والمتابعة، وتشمل مسؤولياتها إعداد الإطار المالي متوسط المدى، وتحديد المؤشرات الاقتصادية والمالية، ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة، وإعداد التقارير المالية الدورية والحسابات الختامية ضمن المدة القانونية المحددة، وتُعدّ الوثائق والتقارير الصادرة عن وزارة المالية من أبرز أدوات الإفصاح والشفافية المالية التي تُمكن من متابعة الأداء المالي الحكومي، ويمكن استعراض وثائق المسح التي تقع ضمن اختصاص وزارة المالية وهي (النشرات المالية خلال العام، المراجعة النصف سنوية، الحساب الختامي) على النحو التالي:

### 1. النشرات الدورية خلال العام (In-Year Reports)

تُعدّ النشرات المالية الدورية (الشهرية أو الربعية) إحدى أهم أدوات الإفصاح المالي، فهي تمكّن من متابعة الأداء المالي للحكومة بصورة منتظمة عبر عرض البيانات الفعلية للإيرادات والنفقات ومقارنتها بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة العامة بصورة مستمرة خلال السنة المالية مما يساعد في تحديد الانحرافات عن الخطة المعتمدة ومعالجة الاختلالات في الوقت المناسب، وتصدر هذه النشرات عادةً بشكل شهري، بينما تُنشر تقارير تنفيذ الموازنة بشكل ربعي، وكلاهما يندرج ضمن مفهوم "تقارير الموازنة خلال العام"، ويتم هنا التركيز على النشرات المالية الشهرية تحديداً بوصفها الأداة الرئيسية لتحديث بيانات الأداء المالي، ويُفترض أن تُعدّ النشرات وتُنشر بشكل منتظم ضمن جدول زمني معلن وواضح باستخدام القوالب المعتمدة التي تتسق مع تصنيفات الموازنة العامة، حيث تُسهم النشرات المالية الشهرية في ترسيخ الشفافية والمساءلة من خلال:

- إبقاء الحوار العام حول الموازنة مستمراً على مدار العام وليس فقط عند إعداد الموازنة أو انتهاء السنة المالية.
- تمكين صنّاع القرار والجهات الرقابية والجمهور من الاطلاع على تطورات الإيرادات والنفقات والتمويل أولاً بأول.
- المساعدة في اتخاذ قرارات تصحيحية فورية عند ظهور فجوات في التنفيذ أو تغييرات اقتصادية مؤثرة.

وتعتمد شفافية النشرات المالية الشهرية على مجموعة من المعايير وعلى النحو التالي:

أ. **الإبلاغ عن النفقات:** يقيس هذا المعيار مدى شمولية النشرة للنفقات الفعلية وفقاً للتصنيفات الرئيسية للموازنة (التصنيف الإداري/ التنظيمي، التصنيف الاقتصادي، التصنيف الوظيفي)، ويُعتبر المعيار متحققاً بالكامل عندما تعرض النشرة جميع هذه التصنيفات بشكل متكامل ومنتظم بحيث يمكن من تقييم نمط الإنفاق العام بدقة وشفافية.

ب. **نفقات البرامج:** يركّز هذا المعيار على عرض الإنفاق حسب البرامج انسجاماً مع منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تتضمن تفاصيل النفقات الفعلية على مستوى البرامج الرئيسية بما يسمح بقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وليس فقط تتبّع الإنفاق الكلي للوزارة/ الدائرة/ الوحدة.

ج. **مقارنات النفقات:** يتحقق هذا المعيار من عرض النشرة مقارنات واضحة بين النفقات الفعلية وبين كل مما يلي:

- النفقات المقدرة في قانون الموازنة العامة للفترة ذاتها.

- النفقات الفعلية لنفس الفترة من السنة السابقة.

وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تُظهر المقارنتين مع تحليل موجز يفسّر الانحرافات.

د. **الإبلاغ عن الإيرادات:** يقيس هذا المعيار مدى تفصيل الإيرادات في النشرة وفقاً للتصنيفات التالية:

- الفئة: الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

- المصادر الفردية: مثل (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، الجمارك، الرسوم، المنح الخارجية).

وتحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تتضمن هذه التفاصيل بشكل دوري وتُظهر مقارنة مع التقديرات المعتمدة في قانون الموازنة العامة، وبما يمكن من تتبّع أداء التحصيل المالي وأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات.

هـ. **مقارنات الإيرادات:** يتحقق هذا المعيار من عرض النشرة لمقارنات بين الإيرادات الفعلية وبين كل مما يلي:

- الإيرادات المقدرة في قانون الموازنة العامة للفترة ذاتها.

- الإيرادات الفعلية لنفس الفترة من السنة السابقة.

وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تظهر المقارنتين مع تحليل موجز يفسّر الانحرافات.

و. **الاقتراض والدين العام:** يركز هذا المعيار على مدى شمول النشرة لتطورات التمويل والدين العام بما فيها:

- صافي الاقتراض خلال الفترة (الداخلي والخارجي).
- إجمالي الدين القائم حتى تاريخه.
- مدفوعات الفائدة وسداد أصل الدين.

وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما توفر هذه المعلومات بانتظام وتعرض اتجاهات الدين العام بصورة مبسطة بما يتيح للمحللين والجمهور فهم وضع المالية العامة والتمويل الحكومي خلال العام.

ز. **مكونات الدين العام:** يركز هذا المعيار على جودة المعلومات النوعية المتعلقة بمكونات الدين العام، بما في ذلك:

- نسبة الدين الداخلي إلى الخارجي.
- توزيع آجال الاستحقاق (قصير/ متوسط/ طويل الأجل).
- معدلات الفائدة المعتمدة على أدوات التمويل المختلفة.

وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عند بيان هذه التفاصيل بوضوح نظراً لأهميتها في فهم المخاطر المالية وإدارة الدين العام.

ح. **توقيت النشر:** يقيس هذا المعيار مدى انتظام صدور النشرة المالية ونشرها في المواعيد المحددة، وتُحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تصدر شهرياً خلال فترة لا تتجاوز (30) يوماً من نهاية كل شهر وبشكل متواصل دون انقطاع، كما يُفضل أن تُنشر النشرة الربع سنوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية كل ربع، حيث أن الالتزام بالمواعيد الزمنية يعزز المصداقية ويجعل المعلومات أكثر فائدة لصناع القرار لأن البيانات تفقد قيمتها التحليلية بمرور الوقت.

ط. **قابلية الوصول والمعالجة الآلية:** يتحقق هذا المعيار من مدى سهولة وصول المواطنين إلى النشرات الدورية وإتاحتها بصيغ متعددة، وتحقق النشرة أعلى درجات الشفافية عندما تُنشر بصيغ قابلة للمعالجة (Excel/CSV) بالإضافة إلى نسخة (PDF) بحيث يمكن للمستخدمين تحليل البيانات بسهولة ويُراعى في النشر وضوح العناوين وتنظيم البيانات في الجداول بما يضمن سهولة القراءة والاستخدام.

ويبين الجدول رقم (11) في الملحق متطلبات الشفافية للنشرات الدورية خلال العام وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## 2. المراجعة النصف سنوية (Mid-Year Review)

المراجعة النصف سنوية وثيقة إفصاح وتحليل تصدر في منتصف السنة المالية لتوضيح كيفية تنفيذ الموازنة في النصف الأول والتوقعات المعدلة لباقي السنة، وتعتمد على بيانات فعلية للإيرادات والنفقات والعجز/الوفر حتى نهاية حزيران، ثم تُحدّث الافتراضات الكلية والتقديرات السنوية تبعاً لذلك، وفي الأردن تنشر وزارة المالية بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة تقريراً نصف سنوي يتضمن مقدمة ومنهجية ومفاهيم منسقة مع قانون الموازنة العامة وملخصاً تنفيذياً للتطورات المالية والتوقعات الاقتصادية وعرضاً لخلاصة الإيرادات المحلية والمنح وإجمالي النفقات والعجز/الوفر، بالإضافة إلى تحليلاً تفصيلياً للنفقات والإيرادات وجدواً للتصنيف الاقتصادي والوظيفي للنفقات الجارية والرأسمالية، وقسماً للدين العام (خارجي/ داخلي، خدمة الدين) وملحقاً للإنفاق على البرامج، حيث أن عرض هذا المحتوى في النشرة يحقق هدفين: الأول تفسير الانحرافات في البيانات الفعلية عن المقدرة بشكل مبكر والثاني يمثل تقديم مسار تصحيحي واضح لما تبقى من العام، وتعتمد شفافية هذه الوثيقة على مجموعة من المعايير التي تركز على التحديثات والتصنيفات ووضوح الفروقات والتوقيت وهي:

أ. **تحديث التوقعات الاقتصادية الكلية:** يتحقق هذا المعيار من مدى وجود توقعات اقتصادية كلية مُحدّثة لسنة الموازنة مع إبراز الفروقات عن الافتراضات الأصلية وأسبابها مثل مستجدات النمو والتضخم والحساب الجاري وسعر النفط، وتقتضي الممارسات الجيدة الربط مباشرة بين التغيير في التوقعات وأثره على الإيرادات والإنفاق والعجز.

ب. **تقديرات الإنفاق المحدّثة:** يتطلب هذا المعيار وجود تقديرات محدّثة للإنفاق تعكس الأداء الفعلي في النصف الأول مع تبرير الانحرافات الرئيسية وبيان تأثير التأخير أو السرعة في تنفيذ المشاريع.

ج. **تصنيف الإنفاق:** يتحقق هذا المعيار من تقديم التقديرات المحدّثة للإنفاق حسب التصنيفات الثلاثة (الإداري/ التنظيمي، الاقتصادي، الوظيفي) بما يسمح بتتبع الالتزام بالمخصصات حسب تلك التصنيفات.

د. **تقديرات الإنفاق على البرامج:** يتحقق هذا المعيار من عرض التقديرات المحدّثة للإنفاق على مستوى البرامج ومدى تغطية التقديرات المحدّثة من إجمالي برامج الإنفاق للتمكن من متابعة الأداء والنتائج على مستوى البرامج.

هـ. **تقديرات الإيرادات المحدّثة:** يتطلب هذا المعيار وجود تقديرات جديدة للإيرادات مع شرح الفروقات عن تقديرات الإيرادات الواردة

- في قانون الموازنة العامة وأسبابها كالتغيير في النشاط الاقتصادي أو إجراءات الامتثال أو تعديلات السياسة الضريبية.
- و. **الإيرادات حسب الفئة:** يتحقق هذا المعيار من عرض الإيرادات المحدثة حسب الفئة الرئيسية (ضريبية/غير ضريبية) لتسهيل المقارنات بين الفئات.
- ز. **مصادر الإيرادات الفردية:** يتحقق هذا المعيار من عرض الإيرادات وفقاً للمصادر الفردية (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، الجمارك، الرسوم، المنح) وحصتها من إجمالي الإيرادات مع إبراز البنود المسببة للانحرافات.
- ح. **الاقتراض والدين العام:** يتطلب هذا المعيار وجود تقديرات محدثة لصافي الاقتراض وإجمالي الدين القائم ومدفوعات الفائدة مع بيان تركيبة الدين العام (داخلي/ خارجي) وأجال الاستحقاق وأسعار الفائدة في حال توفرها وربط ذلك بتقديرات العجز المحدثة.
- ط. **توقيت النشر وإتاحة البيانات:** لتحقيق درجة شفافية أعلى يتطلب هذا المعيار نشر الوثيقة خلال ستة أسابيع بعد منتصف السنة المالية ولغاية احتساب الوثيقة ضمن التقييم يُفضل نشرها قبل نهاية شهر أيلول، بالإضافة إلى ذلك يُفضل إتاحة الجداول بصيغ البيانات المفتوحة القابلة للتحليل وإعادة الاستخدام مثل (CSV /Excel) الى جانب نسخة (PDF).
- ويبين الجدول رقم (12) في الملحق متطلبات الشفافية لتقرير المراجعة النصف سنوية وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

### 3. التقرير الختامي " الحسابات الختامية " (Final Accounts)

يُعدّ التقرير الختامي (الحسابات الختامية) المرحلة النهائية في دورة الموازنة، إذ يُغلق التقرير الدورة المالية ويحوّل الموازنة من وثيقة تخطيطية إلى سجلّ تنفيذي لما تحقق فعلياً خلال السنة المالية، فهو يقدم الحساب الشامل لأداء المالية العامة عبر عرض الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية خلال العام مقارنة بما تم إقراره في قانون الموازنة العامة (أو التعديلات المعتمدة عليه) بالإضافة إلى حجم العجز أو الفائض ومستوى الدين العام وتفاصيل تمويل العجز ليشكل بذلك أداة المساءلة الرئيسية أمام البرلمان والرأي العام.

ولا يقتصر التقرير الختامي على الجوانب المحاسبية البحتة، بل يتضمّن أيضاً تحليلاً نوعياً للأداء المالي ويفسّر الانحرافات بين التقديرات والنتائج الفعلية سواء في جانب الإيرادات أو النفقات، مع بيان أسباب زيادة الصرف أو انخفاضه والتغيرات التي طرأت على تركيبة الدين العام (داخلي/ خارجي)، كما يبين التقرير مدى كفاءة تنفيذ البرامج الحكومية بما ينسجم مع منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج من خلال ربط الإنفاق بالأداء والنتائج المتحققة، حيث يؤدي التقرير الختامي ثلاث وظائف رئيسية هي:

- **وظيفة محاسبية:** توثيق جميع المعاملات المالية للحكومة خلال العام وإغلاق الحسابات وفق الأسس المحاسبية المعتمدة.
- **وظيفة رقابية:** تمكين البرلمان وديوان المحاسبة والجمهور من التحقق من مدى التزام الحكومة بقانون الموازنة العامة.
- **وظيفة تحليلية وتخطيطية:** الاستفادة من مخرجات التقرير ونتائجه عند إعداد موازنة السنة اللاحقة وتحسين دقة التقديرات المستقبلية.

وتعتمد شفافية التقرير الختامي على مجموعة من المعايير على النحو التالي:

- أ. **عرض الفروقات في النفقات بين المقدر والفعلي:** يُعدّ عرض الفرق بين النفقات الفعلية والمقدرة في قانون الموازنة العامة من أهم عناصر الشفافية في التقرير الختامي، إذ يبيّن هذا المعيار مدى التزام الجهات الحكومية بالمخصصات المعتمدة ويوضح أسباب الانحرافات سواء بالزيادة أو الإنخفاض من خلال تحليل سردي مختصر يفسّر التغيرات في الصرف، ويساعد هذا التحليل في تحديد مجالات تحسين التخطيط المالي كما يُظهر مدى كفاءة تنفيذ البرامج الحكومية.
- ب. **عرض تصنيفات الإنفاق:** يقيس هذا المعيار مدى عرض الإنفاق الفعلي تبعاً للتصنيفات المعتمدة في قانون الموازنة العامة (الإداري والاقتصادي والوظيفي)، حيث أن هذا يمكن من تتبع كيفية استخدام الموارد العامة ويتيح للمراقبين تحليل التوزيع القطاعي للإنفاق بدقة وبما يعزز قابلية المقارنة بين الخطط والنتائج الفعلية.
- ج. **عرض الإنفاق على مستوى البرامج:** يركّز هذا المعيار على نشر بيانات الإنفاق الفعلي على مستوى البرامج وبما يتيح تقييم مدى تحقيق الأهداف المخطط لها في كل برنامج، ويساعد ذلك على ربط المخرجات بالإنفاق وتقييم الأداء الحكومي في تنفيذ البرامج التنموية والخدمية.
- د. **عرض الفروقات في الإيرادات بين المقدر والفعلي:** يتطلب هذا المعيار مقارنة بيانات الإيرادات المحصلة فعلياً بالإيرادات المقدرة في قانون الموازنة العامة مع بيان أسباب الانحرافات مثل تغيير النشاط الاقتصادي أو تعديل السياسات الضريبية، ويعدّ هذا التحليل ضرورياً لتقييم دقة تقديرات الإيرادات وكفاءة الإدارة المالية في تحصيل الموارد.
- هـ. **عرض الإيرادات حسب الفئة:** يتحقق هذا المعيار من مدى عرض الإيرادات العامة وفقاً لفئاتها الرئيسية بحيث تُعرض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية على نحو منفصل، ويهدف ذلك إلى توضيح هيكل الإيرادات الحكومية ومصادرهما الأساسية وتمكين

الجمهور من فهم الامكانيات المالية للدولة ومدى استدامة مواردها.

و. **عرض مصادر الإيرادات الفردية:** يُقيّم هذا المعيار مدى تفصيل الإيرادات حسب مصادرها الفردية مثل (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، الجمارك، الرسوم، المنح حسب المصدر)، مما يتيح تحليل أداء كل مصدر على حدة ومعرفة أسباب أي ارتفاع أو انخفاض في التحصيل مقارنة بالإيرادات المقدرّة.

ز. **عرض فروقات الافتراض والدّين وتركيبته:** يُركّز هذا المعيار على عرض تقديرات الافتراض والدّين العام كما هي في قانون الموازنة العامة مقارنة بالنتائج الفعلية مع بيان تكوين الدين في نهاية السنة (داخلي/ خارجي، قصير/ طويل الأجل)، ويساعد ذلك في تقييم استدامة المالية العامة وفهم كيفية تمويل العجز وأثر ذلك على مؤشرات الدين العام.

ح. **عرض فروقات التوقعات الاقتصادية مقابل النتائج الفعلية:** يتحقق هذا المعيار من مدى عرض المقارنة بين الافتراضات الاقتصادية التي بُنيت عليها الموازنة (النمو، التضخم، سعر الصرف... الخ) والنتائج الفعلية التي تحققت خلال السنة، ويسهم ذلك في فهم العلاقة بين التطورات الاقتصادية والأداء المالي ويوضح ما إذا كانت الانحرافات ناجمة عن عوامل اقتصادية كلية أو عن مشاكل في تنفيذ الموازنة.

ط. **عرض فروقات بيانات المدخلات غير المالية:** يعنى هذا المعيار بعرض مقارنة بيانات المدخلات غير المالية المخطط لها وبين ما تحقق فعلياً، مثل مؤشرات أداء المدخلات كأعداد المعلمين أو الأطباء الذين تم تعيينهم أو عدد الأجهزة والآلات المستخدمة، ويبرز هذا الجانب كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في تنفيذ الموازنة وليس فقط الجانب المالي منها.

ي. **عرض فروقات بيانات النتائج غير المالية:** يُعنى هذا المعيار بعرض مقارنة للنتائج الملموسة للبرامج الحكومية مثل مؤشرات أداء المخرجات كنسبة الطلبة الناجحين في امتحان الثانوية العامة أو عدد الاطفال الذين تم تطعيمهم، حيث أن إدراج هذه المعلومات إلى جانب الأرقام المالية يعزز من الشفافية لأنه يربط بين حجم الإنفاق والنتائج المتحققة.

ك. **عرض الإنفاق الموجّه للفئات الأكثر احتياجاً:** يقيم هذا المعيار مدى عرض الفروقات بين ما تم تخصيصه في الموازنة للبرامج والسياسات الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً وما تم إنفاقه فعلياً، مما يساعد على مراقبة مدى التزام الحكومة بالسياسات الاجتماعية والاستهداف العادل لتلك الفئات.

ل. **الصناديق خارج الموازنة:** يقيم هذا المعيار مدى شمول التقرير لحسابات الصناديق او الحسابات المالية العامة خارج الموازنة، حيث أن إدراج هذه البيانات مهم للحصول على صورة مالية كاملة للدولة وضمان عدم استبعاد موارد أو نفقات ذات أهمية من نطاق الرقابة العامة.

م. **البيان المالي:** يقيس هذا المعيار مدى التزام التقرير بإرفاق بيان مالي سنوي متكامل يتضمن القوائم المالية الحكومية (الإيرادات، النفقات، الأصول، الالتزامات الخ..) وفقاً للمعايير المحاسبية الحكومية، مما يعزز الموثوقية وبيّح للبرلمان وديوان المحاسبة تحليل الوضع المالي بشكل دقيق.

ن. **توقيت النشر وإتاحة البيانات:** لتحقيق أعلى درجات الشفافية يفضل نشر التقرير خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية ولاحتساب الوثيقة في التقييم يجب أن لا يتجاوز النشر اثني عشر شهراً بعد نهاية السنة المالية، وكلما تم نشر التقرير في وقت مبكر ازدادت فائدته الرقابية. بالإضافة إلى ذلك يفضل إتاحة الجداول بصيغ البيانات المفتوحة القابلة للتحليل وإعادة الاستخدام مثل (Excel/CSV) الى جانب نسخة (PDF).

ويبين الجدول رقم (13) في الملحق متطلبات الشفافية للتقرير الختامي "الحسابات الختامية" وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## ثالثاً: ديوان المحاسبة

يُعد ديوان المحاسبة في الأردن الهيئة العليا للرقابة على المال العام ويؤدي دوراً أساسياً في ضمان المساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية، حيث يستمد استقلاله من الدستور الأردني (المادة 119) التي تنص على أن يراقب ديوان المحاسبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها، ويمثل الهدف العام للديوان في التحقق من سلامة استخدام الأموال العامة وحسن إدارتها، والتأكد من أن الإنفاق يتم وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة، وتشمل مهام ديوان المحاسبة ما يلي:

- الرقابة المالية: تدقيق الحسابات الختامية لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمؤسسات الرسمية والهيئات العامة.
- الرقابة الإدارية: متابعة مدى الالتزام بالتشريعات المالية والإدارية وتقييم نظم الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية.
- تدقيق الأداء: تقييم مدى كفاءة وفعالية البرامج الحكومية في تحقيق أهدافها.
- تدقيق الصناديق والهيئات والحسابات خارج الموازنة: التأكد من استخدام موارد الصناديق والهيئات وأي حسابات خارج الموازنة

بصورة شفافة وبما ينسجم مع التشريعات النافذة.

ويقدم ديوان المحاسبة تقريراً سنوياً شاملاً إلى مجلس الأمة يتضمن ملاحظاته ونتائج التدقيق وتوصياته لمعالجة المخالفات وتحسين الأداء المالي والإداري، ويتم نشر التقرير للعموم مما يجعله أداة رئيسية في منظومة الرقابة اللاحقة والمساءلة العامة في الأردن، حيث يُعتبر تقرير ديوان المحاسبة السنوي الوثيقة الرقابية الأهم في دورة الموازنة كونه يقدم تقييماً مستقلاً لأداء الحكومة في تنفيذ الموازنة العامة بعد انتهاء السنة المالية مما يعزز الثقة بين المواطن والحكومة، وتعتمد جودة وشفافية تقرير ديوان المحاسبة على ثمانية معايير رئيسية هي:

1. **أنواع التدقيقات المنشورة:** يقيس هذا المعيار تنوع نطاق التدقيق الذي يجريه ديوان المحاسبة وفيما إذا كانت نتائجها متاحة للعموم، فكما كانت جميع أنواع التدقيق مطبقة ومعلنة ارتفعت درجة الشفافية ويشمل نطاق التدقيق ما يلي:
    - **التدقيق المالي:** للتحقق من صحة السجلات المحاسبية.
    - **التدقيق التشريعي أو القانوني:** لقياس مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة.
    - **تدقيق الأداء:** لتقييم كفاءة وفعالية الإنفاق ومدى تحقيق النتائج.
  2. **نطاق النفقات المدققة:** يركز هذا المعيار على نسبة الإنفاق العام الذي خضع فعلياً للتدقيق من إجمالي النفقات الحكومية، حيث أن الحصول على أعلى درجة في التقييم يتطلب أن تشمل مراجعات الديوان جميع النفقات العامة دون استثناءات كبيرة.
  3. **تدقيق الصناديق خارج الموازنة:** يقيّم هذا المعيار مدى شمولية تدقيق الديوان للصناديق والهيئات العامة التي تعمل خارج الموازنة العامة، وتتحقق الشفافية المثلى عندما يغطي التدقيق جميع الصناديق خارج الموازنة ويُفصح عن نتائجها بوضوح.
  4. **الملخص التنفيذي:** يركز هذا المعيار على ما إذا كان التقرير يحتوي على ملخص تنفيذي واضح لأهم الملاحظات والنتائج والتوصيات، مما يسهل على البرلمان والجمهور معرفة النتائج دون الحاجة إلى مراجعة التقرير بالكامل.
  5. **إفصاح السلطة التنفيذية عن إجراءات متابعة ملاحظات وتوصيات التدقيق:** يقيم هذا المعيار ما إذا كانت السلطة التنفيذية تتيح للجمهور تقريراً أو معلومات توضح الخطوات التي اتخذتها لمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وتوصياته، بما يعكس مدى الجدية في الاستجابة لنتائج التدقيق والالتزام بالإجراءات التصحيحية.
  6. **إفصاح ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية عن متابعة تنفيذ توصيات التدقيق:** يركز هذا المعيار على ما إذا كان ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية يصدران تقارير علنية حول تتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية استجابة لتوصيات التدقيق، بما يعزز الرقابة المؤسسية ويتيح للجمهور تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
  7. **توقيت نشر التقرير:** تتطلب الشفافية الكاملة نشر نتائج التدقيق خلال ستة أشهر أو أقل بعد نهاية السنة المالية بحيث تُستخدم مخرجات التقرير لتحسين عملية اعداد الموازنة اللاحقة، حيث أن التأخير بعد ذلك يقلل من القيمة الرقابية للتقرير ويضعف أثره في عملية المساءلة، ولغاية احتساب الوثيقة في التقييم يجب ان لا يتجاوز توقيت النشر 18 شهراً من نهاية السنة المالية.
  8. **الإتاحة بصيغة قابلة للمعالجة الآلية:** يقيس هذا المعيار مدى إتاحة البيانات والمعلومات الكمية الواردة في التقرير بصيغ إلكترونية قابلة للمعالجة الآلية، بما يسهل تحليلها وإعادة استخدامها من قبل الباحثين والمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني ويعزز من قابلية الوصول إلى المعلومات وفاعلية استخدامها في المتابعة والمساءلة.
- ويبين الجدول رقم (14) في الملحق متطلبات الشفافية لتقرير ديوان المحاسبة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## رابعاً: الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

تُعد الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الجهات التنفيذية للسياسات العامة، وتكون مسؤولة خلال مرحلة إعداد الموازنة عن إعداد مشاريع موازنتها التفصيلية بناءً على خططها الاستراتيجية واحتياجاتها التشغيلية والتي تقدمها إلى دائرة الموازنة العامة، حيث يجب أن تستند طلباتها إلى احتياجاتها من الموارد اللازمة لتقديم الخدمات وتحقيق أهداف البرامج، وخلال مرحلة تنفيذ الموازنة تكون مسؤولة عن إنفاق المخصصات المرصودة لها وتحقيق النتائج المتوقعة، حيث تعتبر الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية هي الجهات القائمة على تقديم الخدمات بشكل مباشر كما أن أداؤها يؤثر على حياة المواطنين، ويلزم قانون تنظيم الموازنة العامة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بالإبلاغ عن إنجازاتها إلى دائرة الموازنة العامة، لذلك فإن الشفافية والمشاركة على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مهمة لضمان أن تكون الموازونات مخططة بشكل جيد ومنفذة بفعالية ومستجيبة لاحتياجات المواطنين.

وبالرغم من أن وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة وديوان المحاسبة هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن صياغة ونشر وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية، إلا أن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تدعم هذه الجهود من خلال تقديم بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لإعداد تلك الوثائق سواء كانت معلومات مالية أو غير المالية، مما يجعل الوثائق والتقارير أكثر تمثيلاً للواقع الميداني والأداء

الحكومي، ولتعزيز الشفافية يجب على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية القيام بما يلي:

**1. تقديم البيانات المالية:** توفير بيانات ومعلومات محدثة في الوقت المناسب عن الإيرادات والنفقات والالتزامات والمتأخرات وأي مناقلات أو تغييرات معتمدة بحيث تكون متوافقة مع التصنيفات المستخدمة في قانون الموازنة العامة.

**2. تقديم معلومات الأداء:** توفير معلومات حول مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى الأهداف والبرامج مع قيم أساس وأرقام فعلية وشرحاً موجزاً يفسر الفروقات في البيانات والإجراءات التصحيحية المخطط لها.

وتختلف البيانات والمعلومات المقدمة وفقاً للهدف منها، فمثلاً لمراجعة منتصف العام يجب تقديم تفسيرات سرديّة واضحة للفروقات لكل من الإيرادات والنفقات وتقييماً موجزاً للتقدم في تنفيذ البرامج، وللحسابات الختامية يجب تقديم بيانات عن الانفاق الفعلي وكيفية الانفاق والنتائج المتحققة، مما يساعد في مقارنة نتائج البرامج والأهداف بالمخطط له وشرح أسباب الزيادة أو الانخفاض والاستفادة منها عند اعداد الموازنة اللاحقة، وينسجم ذلك مع النهج الذي تتبناه الحكومة الأردنية في إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج ومتابعة الأداء، كما أن تطبيق نظام المتابعة والتقييم يعتبر الآلية الأفضل لتعزيز هذه الجهود من خلال قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإعداد تقارير متابعة وتقييم الأداء بشكل ربعي وارسالها إلى دائرة الموازنة العامة والتي تقوم بدورها بالتأكد من دقة وصحة المعلومات الواردة في التقارير وكذلك التحقق من توافق النتائج مع ما هو مخطط له وملتزم به في قانون الموازنة العامة والاستفادة من مخرجات تلك التقارير عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة اللاحقة.

## الباب الخامس: المشاركة العامة في مراحل الموازنة

تعنى المشاركة العامة في كيفية إشراك المواطنين/ الجمهور في عملية صنع القرار الحكومي، حيث تتطلب المشاركة الفعالة وجود آليات رسمية ومعلنة تمكّن الأفراد والمنظمات المجتمعية من تقديم المدخلات بالإضافة الى وجود ممارسات تضمن الوصول إلى مختلف فئات المجتمع مع وجود شفافية في عرض المعلومات واستجابة واضحة لما يرد من ملاحظات، وفي مجال الموازنة فإن إشراك الجمهور في مراحل دورة الموازنة يساهم في أن تكون قرارات النفقات والإيرادات أكثر واقعية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة عن المال العام وتمتين الثقة بين المواطن والحكومة، وتتوزع مسؤولية تعزيز المشاركة العامة في الموازنة بين كل من وزارة المالية التي تقود السياسة المالية ودائرة الموازنة العامة التي تعد الموازنة ووثائقها الرئيسية وتتابع تنفيذها والوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي تخطط وتنفذ موارثها القطاعية وتتعامل مباشرة مع متلقي الخدمة، حيث تشكل هذه الأطراف مجتمعة المنظومة التنفيذية المسؤولة عن فتح قنوات المشاركة وإدارتها.

ويعرف "الجمهور" هنا بمعناه الواسع (المواطنون الأفراد، منظمات المجتمع المدني، الأحزاب والنقابات، الجامعات ومراكز البحث، القطاع الخاص وغيرهم من الفاعلين غير الحكوميين القادرين على تقديم معرفة أو خبرة مفيدة)، وتعد المشاركة شاملة عندما تكون الفرص متاحة لكل هذه الفئات وليست محصورة في دائرة ضيقة من الخبراء أو أصحاب المصلحة. وسيتم هنا استعراض الأدوار والمتطلبات الواقعة على عاتق كل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تفعيل التشاركية مع المواطنين، مع توضيح أهم الفرص المتاحة لإشراك الجمهور والأدوات الممكن استخدامها لجمع آرائه وتطلعاته وأولوياته في مرحلتي إعداد وتنفيذ الموازنة بهدف تعزيز دور المواطنين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة وكما يلي:

### **أولاً: وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة**

#### **1. الأدوار والمسؤوليات:**

تتمثل الأدوار الرئيسية لكل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة في مجال تعزيز التشاركية بتهيئة فرص حقيقية للجمهور للمشاركة في دورة الموازنة العامة في مختلف مراحلها من خلال إتاحة قنوات رسمية ومنصات تفاعلية تساهم في جمع مدخلات المواطنين حول السياسات المالية والاقتصادية وأولويات الإنفاق والإيرادات ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع العامة والاستجابة لهذه المدخلات، حيث تشكل هذه المشاركة ركيزة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتساعد في موازنة قرارات الموازنة مع أولويات المجتمع واحتياجاته، وتختلف متطلبات المشاركة في كل مرحلة كما يلي:

#### **أ. خلال مرحلة إعداد الموازنة**

تعمل وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على إتاحة آليات رسمية ومفتوحة للمشاركة العامة قبل استكمال مشروع قانون الموازنة العامة، ويُفضّل أن تتم هذه المشاركة خلال مرحلة صياغة الإطار المالي بحيث تسبق اتخاذ القرارات النهائية حول السياسات والإجراءات المالية بهدف تمكين المواطنين من التأثير الفعلي على توجهات الموازنة بدلاً من الاكتفاء بإبلاغهم بعد إقرارها، وتُغطي المشاركة العامة في هذه المرحلة المجالات التالية:

- **مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو، التضخم، البطالة):** تمكّن مشاركة المواطنين من معرفة مدى واقعية الافتراضات الاقتصادية من منظور الحياة اليومية للأفراد والشركات والمنشآت وتُساعد وزارة المالية على تعديل تقديراتها بما يعكس الواقع الاقتصادي.
- **سياسات وتوقعات الإيرادات (الضرائب، الرسوم) والتحصيل:** يمكن للمواطنين والشركات والمنشآت تقديم ملاحظات حول الأعباء الضريبية أو آليات التحصيل مما يساعد في قياس مدى قبول المجتمع للسياسات المقترحة وتحسين كفاءتها.
- **أولويات الإنفاق الاجتماعي (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية):** تتيح المشاركة للمجتمع المساهمة في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأثر المباشر على جودة الحياة استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للفئات المختلفة.
- **العجز والدين العام:** تساهم آراء الخبراء والمجتمع المدني في مناقشة التوازن بين ضبط العجز والاستمرار في تقديم الخدمات بما يضمن استدامة مالية متوازنة.
- **الاستثمار العام والمشاريع الرأسمالية:** تساعد المشاورات على تحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي للمشاريع ذات القيمة المضافة الأعلى والحد من المشاريع غير الضرورية.

• **الخدمات العامة وجودتها:** كمستفيدين مباشرين من الخدمات الحكومية يفدّم المواطنون ملاحظاتهم حول فعالية الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها مما يعزز عدالة توزيع الموارد وجودة الخدمات.

تستفيد وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة من هذه المدخلات عبر ربطها مباشرة بإطار وتوجهات الموازنة وعكسها في بلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، ويمكن تحقيق مستوى جيد من التشاركية من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتنظيم جلسات تشاورية في المحافظات واستخدام اللغة الواضحة ووسائل المشاركة الرقمية عبر الإنترنت.

### ب. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة

تتمثل المشاركة في هذه المرحلة في إتاحة قنوات للجمهور لمتابعة التنفيذ الفعلي للموازنة وتقديم الملاحظات حول جودة الخدمات ومعدلات الإنفاق، حيث تُسهم المشاركة في تحسين جودة التقارير المالية الدورية وتوفير مدخلات واقعية لوزارة المالية عند إعداد مراجعة منتصف العام أو التقرير الختامي، كما تُظهر الشفافية الحكومية في التعامل مع التحديات أثناء التنفيذ، وتغطي المشاركة العامة في هذه المرحلة المجالات التالية:

• **تغيرات الأوضاع الاقتصادية خلال العام:** مشاركة المعلومات حول الانخفاض في الإيرادات أو الصدمات الاقتصادية مع فتح حوار حول الإجراءات التصحيحية الممكنة.

• **تقديم الخدمات العامة:** متابعة جودة الخدمات المقدمة والتأكد من وصول المنافع إلى المواطنين أو المستفيدين وفقاً لما هو مخطط له.

• **تحصيل الإيرادات:** رصد التحديات التي تواجه دافعي الضرائب أو المتعاملين مع الجمارك والدوائر المالية وتحليلها لتحسين كفاءة التحصيل.

• **تنفيذ البرامج الاجتماعية:** التأكد من وصول الدعم للفئات المستهدفة وتحديد الاختلالات أو التأخيرات في التنفيذ.

• **العجز والدين العام:** مناقشة أي تعديلات مالية أو اقتراض إضافي لتعزيز الفهم العام ومساءلة صنّاع القرار.

• **تنفيذ المشاريع:** متابعة التنفيذ الفعلي للمشاريع العامة من قبل المجتمع المحلي والمستفيدين.

ولضمان استدامة المشاركة وتحويلها إلى ممارسة مؤسسية، يمكن لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة دمج أنشطة المشاركة العامة ضمن الإطار الزمني لمرحلة الموازنة وإجراءاتها، ويشمل ذلك تحديد مواعيد ثابتة لجلسات التشاور قبل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، أو تنظيم فعاليات حوارية سنوية تحت عنوان "منتدى الموازنة العامة" لعرض التوجهات والاستماع إلى المقترحات، حيث أن تبني هذه الممارسة انسجاماً مع متطلبات شراكة الحكومات المفتوحة (OGP) يعزّز مصداقية الحكومة، وحتى تكون المشاركة ذات قيمة يجب أن تسبقها معلومات واضحة وبسيطة حول موضوع النقاش ونطاقه وحدوده مما يتيح للمواطنين المشاركة بوعي ومعرفة ويزيد من جودة المقترحات وواقعيتها.

ويُعدّ الإبلاغ عن كيفية استخدام المدخلات العامة من أهم عناصر الشفافية والمساءلة في دورة الموازنة، ويفترض أن يتم نشر ملخص يوضح أثر الملاحظات والمدخلات المقدّمة من المواطنين على صياغة مشروع الموازنة أو على التعديلات أثناء التنفيذ، مثل "استناداً إلى المقترحات الواردة حول تعزيز الخدمات الصحية فقد تم رفع مخصصات الرعاية الأولية بنسبة 10%"، ويساعد هذا النهج على بناء الثقة مع الجمهور ويؤكد أن المشاركة ليست إجراءً شكلياً بل عملية مؤثرة وموثقة تعزز المساءلة العامة.

## 2. أدوات المشاركة العامة

لتنفيذ الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالمشاركة العامة بفعالية، يمكن لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة الاستفادة من مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل التي تعزز الحوار مع المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، حيث تساعد هذه الأدوات في جمع المدخلات حول إعداد الموازنة وتنفيذها وتحسين التواصل وإغلاق حلقات التغذية الراجعة بطريقة مؤسسية ومنظمة، وفيما يلي أبرز الأدوات والممارسات التي يمكن استخدامها لتفعيل المشاركة العامة.

### أ. جلسات الاستماع العامة

تمثل جلسات الاستماع العامة واحدة من أكثر أدوات المشاركة شمولاً وتأثيراً، إذ تتيح للمواطنين وممثلي المجتمع المدني والخبراء مناقشة الموازنة بشكل مباشر مع المسؤولين التنفيذيين، وهي تشبه جلسات الاستماع البرلمانية ولكن تعدها السلطة التنفيذية أثناء إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لجمع الملاحظات حول أولويات الإنفاق والسياسات الاقتصادية أو في مرحلة تنفيذ الموازنة لتلقي الملاحظات حول التنفيذ، ومن أفضل الممارسات لعقد جلسات الاستماع العامة ما يلي:

• الإعلان عن الجلسات بشكل مبكر وعلى نطاق واسع عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية (الصحف، التلفزيون، وسائل التواصل الاجتماعي، بوابة "تواصل").

- توفير وثائق موجزة قبل الجلسة مثل ملخص موازنة المواطن أو ورقة نقاش قصيرة لضمان تزويد المشاركين بمعلومات حول القضايا والمسائل المطروحة.
- تقديم عرض موجز من وزارة المالية أو دائرة الموازنة العامة لشرح أبرز ملامح مشروع قانون الموازنة أو نتائج التنفيذ المرهوبة قبل فتح المجال للمداخلات.
- استخدام ميسر محايد لإدارة النقاش وضمان تنظيم المداخلات وتحديد مدة زمنية مناسبة لكل متحدث.
- تسجيل الملاحظات والمقترحات وتوثيقها بدقة مع نشر ملخص يوضح أبرز الملاحظات والردود الرسمية.
- ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الجلسات من خلال تنظيم منتدى سنوي "الموازنة المواطن" أو إدراجها ضمن فعاليات حوار وطني حول المالية العامة مثلاً، حيث أن اعتماد مثل هذه الجلسات بانتظام يعد من الممارسات المعترف بها دولياً.

#### ب. منصة "تواصل" للمشاركة الإلكترونية

- تمثل بوابة "تواصل" المنصة الرسمية للحكومة الأردنية للمشاركة الرقمية وأطلقت في عام 2025 لتعزيز التفاعل بين المواطنين والحكومة وتعزيز المشاركة العامة في عملية صنع القرار، ويمكن لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة استخدامها كأداة رئيسية لجمع آراء وملاحظات المواطنين حول الموازنة بطريقة سهلة مع تغطية واسعة الانتشار، وخلال مرحلة إعداد الموازنة يمكن استخدامها لجمع المدخلات العامة حول أولويات الإنفاق (الصحة، التعليم، البنية التحتية.. الخ) وخلال مرحلة التنفيذ لمتابعة رضا المواطنين عن الخدمات وتقديم مقترحات حول تحسينها أو جمع ملاحظاتهم حول الأداء المالي وكفاءة الإنفاق، كما يمكن استخدامها لمشاورات متخصصة (مثل إصلاحات مالية محددة أو التشريعات الضريبية)، ومن أفضل الممارسات في هذا المجال ما يلي:
- تصميم استمارة بسيطة ومباشرة للمشاورة باستخدام لغة واضحة ورسوم بيانية تساعد غير المختصين على فهم البيانات المالية.
  - تحديد فترة زمنية لكل فعالية من المشاورات والترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحكومية.
  - تحليل نتائج المشاورات ونشر ملخص رقمي يوضح الاتجاهات العامة، مثلاً (85% من المشاركين أعطوا الأولوية لقطاع الصحة).
  - نشر رد رسمي يوضح كيفية استخدام المقترحات، مثلاً (بناءً على المقترحات تمت زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية بنسبة 5%).

بالإضافة إلى ذلك فإن منصة "تواصل" تتكامل مع منصة "بخدمتكم" مما يسمح بجمع اقتراحات وملاحظات المواطنين واقتراحاتهم المتعلقة بالموازنة وهو ما يوسع من نطاق البيانات المفيدة لصناع القرار، كما أن المنصة تتيح للجمهور الاطلاع على نتائج المشاورات مما يعزز الشفافية وإغلاق حلقة التغذية الراجعة بوضوح.

#### ج. الاجتماعات المفتوحة واللقاءات المجتمعية

- هي جلسات رسمية تعقدتها المؤسسات الحكومية ويمكن حضورها من قبل الجمهور ووسائل الإعلام لمراقبة إجراءات العمل وعملية المشاركة في صنع القرار، ويمكن لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة عقد اجتماعات مفتوحة أو لقاءات مجتمعية في المحافظات أو عبر الاتصال المرئي لمناقشة قضايا الموازنة ذات الطابع المحلي والاستماع مباشرة إلى المواطنين حول احتياجاتهم وملاحظاتهم وإطلاع المواطنين على كيفية ترتيب أولويات الإنفاق وآليات اتخاذ القرار المالي، وتستخدم أثناء إعداد أو تنفيذ الموازنة خصوصاً لمتابعة تنفيذ المشاريع المحلية، وكجزء من المساءلة الميدانية للمسؤولين التنفيذيين، ومن أفضل الممارسات بهذه الطريقة ما يلي:
- التنسيق مع المحافظات لعقد اللقاءات في أماكن يسهل الوصول إليها واختيار توقيت مناسب لاتاحة المجال لمشاركة أوسع.
  - استخدام اللغة أو اللهجة المحلية لتسهيل التواصل.
  - تقديم عرض مبسط عن مستوى الإنفاق في المحافظة والمشاريع الجاري تنفيذها.
  - توثيق المداخلات ونشر تقرير مختصر يوضح المواضيع التي تم اثارها والإجراءات المتخذة.
  - وتساعد هذه اللقاءات في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة وتمنح المسؤولين نظرة واقعية حول أثر الموازنة على الخدمات المحلية.

#### د. ورش العمل ومجموعات التركيز

- هي جلسات عمل منظمة وموجهة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مثل (خبراء فنيين، ممثلي مجتمع مدني، مواطنين) للعمل معاً بشكل مباشر على حل مشكلة أو تصميم سياسة أو تطوير مشروع، حيث تُعد الورش التفاعلية ومجموعات التركيز أدوات مفيدة للحصول على مدخلات تفصيلية حول قضايا الموازنة أو الإصلاح المالي، ويمكن لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة عقدها بمشاركة أصحاب المصلحة المتأثرين بسياسة معينة، ومن الأمثلة على الاستخدام ما يلي:
- مناقشة خيارات إصلاح النظام الضريبي أو تحسين إجراءات التحصيل.

- مراجعة أولويات الإنفاق في قطاع محدد (مثل التعليم أو الصحة).
- مناقشة البرامج الاجتماعية أو سياسات الدعم الجديدة.
- ومن أفضل الممارسات بهذه الطريقة ما يلي:
- تحديد هدف واضح لكل ورشة، مثلاً (تبادل المقترحات حول تطوير برنامج دعم الأسر محدودة الدخل).
- اختيار مزيج متوازن من المشاركين يمثلون وجهات نظر متعددة.
- إدارة الحوار بواسطة ميسر مختص ومحايّد لضمان الاستماع إلى جميع الآراء.
- توثيق المخرجات (توصيات، ملخصات النقاش) وربطها بعملية اتخاذ القرار المالي.
- مشاركة أهم النتائج مع الجمهور عبر موقع الوزارة والدائرة أو من خلال بوابة "تواصل" لزيادة الشفافية.
- وينبغي استخدام الأدوات السابقة جميعها بشكل متكامل، حيث أن التنوع في الوسائل يساعد في الوصول إلى جمهور متنوع من المواطنين وتحقيق مشاركة أوسع وأكثر شمولاً بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير مسح الموازنة المفتوحة، حيث أن:
- اللقاءات الوجيهة (جلسات الاستماع واللقاءات المجتمعية): تركز على التفاعل المباشر وتعزيز الثقة.
- الأدوات الرقمية (بوابة تواصل والاستطلاعات): توسّع الوصول وتشمل شرائح أوسع من الجمهور.
- ورش العمل ومجموعات التركيز التخصصية: تُستخدم للتعلم في قضايا محددة ذات بعد فني.

### 3. معايير تحقيق المشاركة العامة

تهدف هذه المعايير إلى موازنة ممارسات المشاركة العامة مع متطلبات مسح الموازنة المفتوحة وضمان استدامة وتوثيق المشاركة في مرحلتها إعداد وتنفيذ الموازنة، وكما يلي:

#### أ. خلال مرحلة إعداد الموازنة

- وجود آلية مفتوحة ومعلن عنها (لا تقتصر على الدعوات الرسمية) تتيح المشاركة العامة في مرحلة الإعداد مثل جلسة استماع عامة أو تقديم مقترحات مكتوبة أو مشاورات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى السماح بتفاعل ثنائي الاتجاه.
- وجود تصميم شامل للمشاركة يشمل خطوات استباقية لإشراك الفئات المختلفة (النساء، الشباب، ذوي الإعاقة، سكان المناطق النائية) من خلال النوعية وتحديد أوقات وأماكن مناسبة وضمان سهولة الوصول.
- توفير معلومات مسبقة كافية للمشاركين تتضمن الغرض من المشاركة ونطاقها، الموضوعات المطروحة للنقاش والأخرى غير القابلة للنقاش، الجدول الزمني للمشاورات وآلية تقديم الملاحظات والمقترحات، كيفية استخدام المدخلات في إعداد ومراجعة الموازنة، قنوات المشاركة المتاحة (وجاهية/ رقمية).
- شمول نطاق المشاركة لمجموعة من القضايا الأساسية تشمل على الأقل اقتراحات وتوقعات الاقتصاد الكلي (النمو، التضخم، أسعار الفائدة)، سياسات وتوقعات الإيرادات (الضرائب، الرسوم، التحصيل)، أولويات الإنفاق الاجتماعي (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية)، العجز والدين العام، أولويات الاستثمار العام، جودة الخدمات العامة ومستوى الرضا المجتمعي.
- تنوع قنوات المشاركة من خلال استخدام وسيلتين على الأقل لتوسيع الوصول إحداهما واجهية (جلسات استماع أو لقاءات مفتوحة) والأخرى إلكترونية مثل بوابة "تواصل" مع تمكين المشاركة من مختلف المحافظات.
- دمج المشاركة في الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة من خلال تحديد مواعيد للمشاورات العامة.
- حلقة تغذية راجعة موثقة حيث يتم نشر ملخص بعد المشاورات يوضح مدخلات وملاحظات الجمهور وكيف أثرت المقترحات على إعداد مشروع قانون الموازنة (تم الأخذ بها / تعديلها / عدم اعتمادها مع ذكر الأسباب).
- نشر السجلات والبيانات ذات الصلة بأنشطة المشاركة مثل جداول الأعمال والعروض التقديمية، المقترحات المكتوبة أو نتائج الاستطلاعات، البيانات الكمية بتنسيقات قابلة للمعالجة مثل (CSV /Excel).
- يمكن تقسيم الأدوار في مرحلة الإعداد بين وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بحيث تركز وزارة المالية على المشاورات المرتبطة بالسياسات المالية الكلية والإطار المالي متوسط المدى والتوجهات الاقتصادية العامة بالتعاون مع الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، في حين تركز دائرة الموازنة العامة على المشاورات المرتبطة بإعداد الموازنة وأولويات القطاعات ومدخلات بلاغ إعداد الموازنة العامة وتحديد الأولويات.

## ب. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة

- وجود آلية معلن عنها لتلقي مدخلات المواطنين حول تنفيذ الموازنة مثل عقد جلسات تشاورية أو النوافذ الإلكترونية.
- تصميم شامل للمشاركة من خلال إشراك الفئات الضعيفة والمستفيدة فعلياً من الخدمات (مثل النساء في المناطق الريفية أو المستفيدين من البرامج الاجتماعية) وضمان عقد جلسات لتمثيل جميع المحافظات.
- نطاق المشاركة يغطي مجموعة واسعة من المواضيع مثل التغييرات في البيئة الاقتصادية خلال العام، جودة الخدمات العامة المقدّمة للمواطنين، أداء تحصيل الإيرادات، تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، التغييرات في العجز أو الدين العام خلال العام، التقدم في مشاريع الاستثمار العام.
- توفير حزمة معلومات جاهزة قبل المشاورات تتضمن تقارير تنفيذ الموازنة الشهرية أو الربع سنوية ومراجعة منتصف العام وتقارير مؤشرات الأداء الرئيسية.
- حلقة تغذية راجعة موثقة حيث يتم نشر ملخص كيفية استخدام ملاحظات ومقترحات المواطنين لتحسين التنفيذ أو تعديل الإنفاق أو توجيه الموارد أو اتخاذ إجراءات تصحيحية (مع ذكر الجهة المسؤولة والإطار الزمني للتنفيذ).
- استمرارية قنوات المشاركة على مدار العام مثل بوابة "تواصل" أو خط ساخن أو نافذة إلكترونية مع تحديد معايير واضحة للاستجابة لملاحظات المواطنين.
- الإشارة إلى المشاركة العامة في التقارير الرسمية مثل مراجعة منتصف العام والتقارير الختامي من خلال ذكر أبرز القضايا التي أثارها الجمهور والإجراءات الحكومية المتخذة استجابة لها.
- يمكن تقسيم الأدوار في مرحلة التنفيذ بين وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بحيث تركز وزارة المالية على المشاورات المتعلقة بالتقارير الشهرية ومراجعة منتصف العام والتقارير الختامي، في حين تركز دائرة الموازنة العامة على المشاورات المتعلقة بمناقشة مؤشرات الأداء وتقارير المتابعة والتقييم.

## ثانياً: الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

### 1. الأدوار والمسؤوليات

تسهم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في ترسيخ المشاركة العامة من خلال إشراك متلقي الخدمة وأصحاب المصلحة في مرحلتها اعداد وتنفيذ الموازنة باستخدام أدوات عملية وقائمة تحقق متوافقة مع منهجية مسح الموازنة المفتوحة وكما يلي:

#### أ. خلال مرحلة إعداد الموازنة

تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإشراك الجمهور عند إعداد مشاريع موازنتها السنوية عبر مشاورات تحدد أولويات تقديم الخدمة، مثل ( انشاء المدارس أو المراكز الصحية) والتغييرات في السياسات (كمنهاج دراسي جديد أو حملات توعية صحية) والمشاريع الرأسمالية القطاعية مثل (الطرق، شبكات المياه) والرسوم أو الإيرادات، مع توضيح المجالات التي تتأثر بالرأي العام مقابل المجالات التي لا تتأثر مثل الرواتب والنفقات التشغيلية، وتتسق كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية مع وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة لضمان شمول مخرجات المشاورات في عمليات الموازنة، بالتالي فإن مأسسة هذه الاجراءات وخاصة في الوزارات والدوائر الحكومية الخدمية ذات القاعدة الواسعة من المستفيدين يُحسن مواءمة القرارات المالية مع أولويات المواطنين ويعزز المشاركة العامة.

#### ب. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة

لتعزيز المشاركة خلال مرحلة تنفيذ الموازنة تنشئ الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية قنوات دائمة لتلقي ملاحظات المواطنين حول الأداء المالي والفني ومخرجات عملية تنفيذ الموازنة كإنشاء المدارس وتجهيز المراكز الصحية وصيانة الطرق وذلك عبر لجان مشكلة وخطوط ساخنة وبطاقات تقييم مجتمعية واجتماعات مع المجالس المحلية لمناقشة التأخر في التنفيذ أو مستوى جودة الخدمات. ويفترض أن تتبنى كل جهة حكومية خطة لمشاركة المواطنين خلال دورة الموازنة (مشاورات أثناء التخطيط، استبانات أثناء التنفيذ، وتقارير رضا متلقي الخدمة في نهاية العام)، كما يفضل أن يتم تعيين منسقاً للمشاركة لمأسسة العملية مع ضمان الشمول والوصول إلى الفئات الأقل تمثيلاً مثل (النساء في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتُغلق حلقة التغذية الراجعة بنشر ملخصات للمداخلات والإجراءات المتخذة على المواقع الإلكترونية أو عبر منصة "تواصل" وإرسال تقارير موجزة إلى وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة لآخذها بعين الاعتبار عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة اللاحقة، كما يفضل أن يتم الإعلان المسبق عن جميع أنشطة المشاركة وإتاحة مخرجاتها بما يعزز المصداقية ويربط قرارات الموازنة بأولويات المواطنين.

## 2. أدوات المشاركة العامة

يمكن للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية استخدام الأدوات نفسها التي تستخدمها وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة، مع تكييفها لتناسب السياقات الخاصة بكل جهة حكومية وكما يلي:

**أ. ورش عمل وجلسات الاستماع:** يمكن للوزارات عقد جلسات استماع عامة أو ورش عمل خاصة بقطاعاتها، على سبيل المثال يمكن لوزارة الصحة استضافة جلسة استماع عامة حول موازنتها حيث يشارك مديرو المستشفيات ومجموعات حقوق المرضى والعاملون في مجال الصحة بمدخلات حول احتياجات التمويل وقد تعقد وزارة البيئة منتدى حول الإنفاق على المشاريع البيئية مع المنظمات غير الحكومية ونشطاء المجتمع.

وتستخدم هذه الأدوات أثناء إعداد الموازنة (قبل أن تقدم الوزارة مشروع موازنتها إلى دائرة الموازنة العامة) لجمع قائمة الأولويات وأثناء التنفيذ لتقييم ما إذا كانت البرامج تحقق أهدافها، ومن أفضل الممارسات أن يتم دعوة شريحة واسعة من أصحاب المصلحة (لا تقتصر على أولئك الذين يتفقون مع خطط الوزارة بل تشمل أيضاً الخبراء المستقلين وغيرهم)، حيث يتم تقديم معلومات أساسية مثل مشاركة نتائج تنفيذ موازنة العام الماضي في تلك الوزارة والتحديات المستمرة وأي مبادرات جديدة قيد الدراسة، ويتم توثيق جميع التوصيات ونشر تقرير الجلسة.

**ب. اللجان أو المجالس الاستشارية:** تعتبر هذه الأداة أكثر مؤسسية وهي أن تنشئ الوزارة لجنة استشارية من المواطنين لموازنتها، تضم مجموعة صغيرة من الممثلين غير الحكوميين (خبراء، قادة مجتمع مدني، أفراد من المجتمع المحلي) حيث تجتمع اللجنة بشكل دوري مع مسؤولي الوزارة، على سبيل المثال يمكن أن يكون لدى وزارة التنمية الاجتماعية لجنة من المواطنين مكونة من 10 أعضاء تراجع مقترحات الموازنة للوزارة وتقدم توصياتها قبل وضعها في صيغتها النهائية.

ويمكن أن تجتمع هذه اللجان بشكل مستمر أو في مواعيد محددة مثلاً (مرحلة الإعداد، مراجعة منتصف العام)، ويتم التأكد من أن اللجنة تضم خيارات متنوعة ومعروفة للجمهور، ويتم منح الأعضاء إمكانية الوصول إلى مسودات الخطط وأي بيانات مهمة لتقديم مدخلاتهم ويتم التعامل مع توصياتهم بجدية (إصدار ردود رسمية على اقتراحاتهم).

**ج. الرصد المجتمعي أو التدقيق الاجتماعي:** يمكن للوزارات القطاعية أثناء التنفيذ الاستفادة من الرصد المجتمعي للمشاريع والخدمات، على سبيل المثال يمكن لوزارة الأشغال العامة والإسكان دعوة ممثلي المجتمع المحلي لتفقد مواقع المشاريع (الطرق، المباني.. إلخ) والإبلاغ عن التقدم أو المشاكل التي تواجه التنفيذ، وهي ممارسة تُعرف بالتدقيق الاجتماعي في بعض الدول، ويمكن أيضاً استخدام أدوات مثل بطاقات التقييم المجتمعية من قبل الجهات الحكومية المعنية، حيث يقوم المستفيدون من الخدمة بتقييم جودة المرافق أو الخدمات ثم مناقشة النتائج مع مقدمي الخدمات.

ومن أفضل الممارسات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتصميم العملية وضمان حضور مسؤولي الوزارة جلسات التغذية الراجعة المجتمعية لسماع الملاحظات مباشرة، ويمكن استخدام النتائج لتصويب الخلل ان وجد وأيضاً لإدراجها في عملية تخطيط موازنة العام اللاحق، على سبيل المثال إذا كشف تدقيق اجتماعي عن نفاذ مخزون الأدوية بشكل متكرر في المراكز الصحية فقد تخصص وزارة الصحة ميزانية أكبر للإمدادات الطبية أو الخدمات اللوجستية في الموازنة اللاحقة.

**د. المشاركة الرقمية عبر منصة "تواصل":** يمكن للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية نشر مشاورات خاصة بقطاعاتها على منصة "تواصل"، على سبيل المثال يمكن لوزارة الشباب إجراء استطلاع عبر الإنترنت لجمع آراء الشباب حول كيفية توزيع المخصصات بين برامج الشباب.

وتستخدم هذه الأداة عند صياغة سياسة جديدة أو عند تراجع أداء البرامج أو لإشراك الجمهور في الاستراتيجيات متوسطة المدى أو مقترحات السياسة التي تؤثر على الموازنة، على سبيل المثال (إذا كانت تستهدف المزارعين بشأن الإعانات الزراعية فقد تشمل التوعية إشعارات عبر الرسائل القصيرة للمزارعين المسجلين)، بعد فترة التشاور تقوم الوزارة بنشر النتائج على منصة "تواصل" حيث تمكن المنصة المستخدمين من "مراقبة نتائج المشاورات بشفافية"، وهذا الشكل من المشاركة الإلكترونية مجد من حيث التكلفة وشامل حيث يمكن لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت المشاركة مما يساعد الجهات الحكومية في الوصول إلى شريحة أوسع من المواطنين وخاصة الذين لا يستطيعون حضور الاجتماعات الوجيهة.

**هـ. آليات الشكاوي والاقتراحات:** يوجد لدى العديد من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية خطوط ساخنة أو نافذة شكاوى مثل منصة "بخدمتكم" الحكومية، وبالتالي يتعين استغلال هذه القنوات للحصول على ملاحظات ذات صلة بالموازنة، على سبيل المثال إذا سجل الخط الساخن لوزارة الأشغال العديد من الشكاوى حول ظروف الطرق في منطقة معينة يمكن للوزارة أن تأخذ ذلك كمدخلات عامة تشير إلى الحاجة إلى ميزانية صيانة أكبر، حتى إنشاء صندوق اقتراحات بسيط (ورقي أو إلكتروني) لأفكار الموازنة هو أداة

منخفضة التكلفة، ومع ذلك لكي تكون هذه الاجراءات فعالة يجب مراجعة الاقتراحات والشكاوى بشكل منهجي وربطها بقرارات الموازنة، حيث أن أحد الأساليب هو أن تقوم وحدة التدقيق الداخلي أو المراقبة بالوزارة بإصدار تقرير ربع سنوي يلخص شكاوى المواطنين وكيفية الاستجابة لها.

وعند استخدام الأدوات السابقة يجب اتباع أفضل الممارسات مثل إجراء التوعية باللغات واللهجات المحلية عند الحاجة، كما يجب تحديد اللقاءات في أوقات مناسبة للجمهور (بعد ساعات العمل أو في عطلة نهاية الأسبوع إذا كانت تستهدف أفراد المجتمع) والتنسيق مع الهيئات المحلية المنتخبة (مثل المجالس البلدية) للاستفادة من الجهود التشاركية القائمة، وتسجيل نتائج أي نشاط ومشاركته مع المعنيين.

### 3. معايير تحقيق المشاركة العامة

تهدف هذه القائمة إلى مساعدة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تعزيز نهج التشاركية خلال مرحلتي اعداد وتنفيذ الموازنة وكما يلي:

#### أ. خلال مرحلة إعداد الموازنة.

- وجود آلية مشاركة مفتوحة ويتم الإعلان عنها مثل (جلسة استماع عامة، استمارات، مجموعة تركيز، أو استشارة إلكترونية) لجمع المدخلات والمقترحات بهدف الاستفادة منها في مشروع موازنة الوزارة قبل وضعه في صيغته النهائية.
- يتم تمكين التفاعل ثنائي الاتجاه بما يتيح للمشاركين طرح الأسئلة وتقديم المقترحات حيث تستجيب الوزارة أثناء الحدث أو بعده.
- توعية شاملة من خلال وجود خطوات عملية لإشراك الفئات ذات الصلة بالقطاع والممثلة تمثيلاً ضعيفاً مثل (عمل توعية عامة، تحديد أماكن يسهل الوصول إليها واطراف مناسبة، تسهيلات لذوي الإعاقة، مشاركة الشباب/النساء، إلخ).
- توفير معلومات مسبقة مثل (الهدف من المشاورات ونطاقها، كيفية استخدام المدخلات، المواعيد الزمنية) بالإضافة إلى مواد أساسية مثل (ملخصات البرامج، السقوف المالية/الألويات) حتى تكون المدخلات مفيدة.
- نشر التغذية الراجعة من خلال اعداد مذكرة موجزة تتضمن ما تم تداوله وكيفية تأثيره على مدخلات مشروع الموازنة.

#### ب. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

- وجود آلية مشاركة مفتوحة ويتم الإعلان عنها لتلقي مدخلات المواطنين حول التنفيذ مثل (قضايا تقديم الخدمات، التأخر/ التقدم في تنفيذ المشاريع، تنفيذ البرامج الاجتماعية).
- تغطية الموضوعات ذات الصلة بالقطاع مثل (جودة الخدمة، حالة المشروع، التعثر، تحصيل الإيرادات، الاجراءات التصحيحية).
- توجيه دعوة عامة إما وجاهية أو من خلال مواقع الكترونية حتى يتمكن المستفيدين من المشاركة.
- توفير حزمة معلومات قبل المشاركة (تحديثات موجزة للأداء/ مؤشرات الأداء الرئيسية خلال العام أو التقدم في سير العمل) حتى تكون المدخلات قائمة على الأدلة.
- نشر التغذية الراجعة حول ما ستقوم به الوزارة/ الدائرة/ الوحدة بخصوص المدخلات ومتابعة موجزة للإجراءات المتخذة.

### 4. الحد الأدنى لمتطلبات المشاركة العامة

هناك العديد من الاجراءات المؤسسية الضرورية لتلبية الحد الأدنى من متطلبات المشاركة العامة وهي:

- تستخدم وزارة واحدة على الأقل مثل هذه الآليات وتكررها كل عام.
- يتم نشر دعوة عامة لجميع الفعاليات.
- يتم توثيق النتائج ومشاركتها مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة لضمان الشفافية والتنسيق على مستوى الحكومة.
- يتم توفير قناة رسمية الكترونية مثل منصة "تواصل" إلى جانب الخيارات الواجهية لزيادة فرص الوصول والمشاركة.

وبين الجدول رقم (15) في الملحق متطلبات المشاركة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة.

## الباب السادس: إرشادات عامة للشفافية والمشاركة العامة

بالإضافة إلى ما سبق حول آليات تعزيز الشفافية والمشاركة العامة فإن هناك بعض الإرشادات التي ينبغي على الجهات التنفيذية (وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، والوزارات/الدوائر/الوحدات الحكومية) اتباعها لتعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين والمساءلة في عمليات الموازنة، وتهدف هذه الإرشادات إلى ترسيخ نهج حكومي متكامل للموازنة المفتوحة وضمان استدامة الإصلاحات والاستفادة من الأطر التشريعية وجهود إصلاح الإدارة المالية العامة، وكما يلي:

### **أولاً: إرساء سياسة مؤسسية للشفافية على مستوى الحكومة**

يُستحسن اعتماد سياسة حكومية تؤكد على الشفافية كمبدأ أساسي في المالية العامة مع استثناءات محددة ومبررة قانونياً (كالأمن القومي والبيانات الشخصية)، ويمكن أن تتجسد هذه السياسة في استراتيجية حكومية موحدة للشفافية والبيانات المفتوحة في الموازنات، حيث هناك عدد من العناصر الرئيسية لترسيخ هذه السياسة وهي:

1. اعتماد معايير موحدة للنشر من خلال تبني مبادئ توجيهية إلزامية تحدد بدقة ماهية المعلومات التي يجب نشرها وتوقيت النشر والتنسيقات المطلوبة (مثل البيانات المفتوحة)، وإصدار ملخص موازنة سنوي ان امكن لكل وزارة وتقرير أداء سنوي على قوالب موحدة لضمان الاتساق وقابلية المقارنة والتحليل بين الجهات وخلال السنوات المختلفة لتسهيل الرقابة العامة.
2. اعتماد بوابة موازنة مركزية من خلال إنشاء منصة إلكترونية موحدة تكون بمثابة نقطة دخول لجميع وثائق مسح الموازنة الرئيسية الثمانية، واعتماد نافذة واحدة للشفافية بدلاً من النشر على مواقع متعددة لضمان تكامل البيانات وسهولة الوصول إليها للجميع ومن الممكن أن تكون هذه النافذة جزءاً من منصة "تواصل".
3. وجود نهج حكومي شامل لضمان حق الحصول على المعلومات من خلال الإفصاح الاستباقي عن المعلومات الأكثر طلباً من قبل الجمهور والمجتمع المدني مما يقلل الحاجة إلى تقديم طلبات فردية، ورفع الوعي العام بالحق في الوصول للمعلومة ونشر تقارير دورية حول كفاءة عملية معالجة طلبات المعلومات لتعزيز الثقة المتبادلة.
4. تنسيق منظم من خلال تشكيل مجموعة عمل مشتركة ودائمة تضم ممثلين من (وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ديوان المحاسبة، وممثلي البرلمان والمجتمع المدني)، بهدف متابعة مبادرات الموازنة المفتوحة وتبادل الممارسات الجيدة وحل القضايا المتداخلة بين القطاعات وسد الفجوات بين الجهات لضمان تطبيق موحد للسياسة العامة.

### **ثانياً: تنمية القدرات المؤسسية وتوفير الموارد اللازمة للشفافية**

ان نشر معلومات موازنة ذات جودة عالية وإشراك الجمهور يتطلب بناء القدرات وتنمية المهارات وتوفير الموارد، حيث هناك العديد من الإجراءات التي يمكن تبنيها في هذا الإطار وهي:

1. بناء قدرات فرق الموازنة والاتصال في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حول المهارات النوعية مثل تبسيط المعلومات المالية المعقدة وتصميم البيانات (Data Visualization) وتيسير المشاورات العامة الفعالة والعمل على إغلاق حلقات التغذية الراجعة مع الجمهور.
2. تعيين منسق للشفافية والمشاركة في كل جهة حكومية لتنسيق جميع أنشطة النشر والمشاورات لضمان المساءلة عن تنفيذ هذه الإرشادات، بحيث يعمل المنسقون ضمن شبكة تنسيق مركزية تقودها وزارة المالية/دائرة الموازنة لضمان التدفق المنتظم للمعلومات والتوجيهات.
3. انشاء بنية تحتية رقمية وبيانات مفتوحة وتحسين المواقع الالكترونية وقواعد البيانات التفاعلية الحكومية.
4. ضمان صيغ ملائمة وميسرة لجميع الفئات المجتمعية والالتزام بمتطلبات إتاحة الروابط والمواقع الالكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير ملخصات بلغات أجنبية عند الحاجة.
5. إدماج مؤشرات الشفافية والمشاركة (مثل توقيت النشر، جودة المحتوى، الاستجابة للملاحظات) ضمن تقييم الأداء السنوي للجهات الحكومية، ونشر نتائج الالتزام بالمحتوى المطلوب بشكل دوري وتقرير الجهات الأكثر التزاماً لتحفيز التحسين المستمر والمنافسة الإيجابية بين الجهات الحكومية.

### ثالثاً: تعزيز إتاحة المعلومات وقيمتها المضافة

يجب أن تكون المعلومات متاحة وقابلة للاستخدام وفي التوقيت المناسب لتحقيق أفضل قيمة من التحليل والرقابة حيث أن النشر بحد ذاته غير كاف، وهناك العديد من تدابير تعزيز الإتاحة وهي:

1. **التوقيت:** الالتزام بالمواعيد القانونية ونشر المعلومات بشكل مبكر قدر الإمكان عندما تسمح الجاهزية الفنية، مما يتيح للبرلمان والجمهور الاستفادة من المعلومات في الوقت المناسب.
2. **القابلية للقراءة آلياً:** من خلال إتاحة جميع الجداول بصيغ (CSV /Excel) الى جانب نسخة (PDF) لتمكين الباحثين والإعلام والمجتمع المدني من إعادة الاستخدام مما يعزز الرقابة المستقلة.
3. **تصميم نشر البيانات:** من خلال اعتماد رسوم بيانية ولوحات معلومات (Dashboards) تفاعلية ترافق الوثائق الرئيسية لتبسيط المعلومات والبيانات المالية.
4. **سرد تفسيري موجز:** يتضمن إرفاق تحليل نوعي شامل مع الأرقام لشرح الفروقات والاتجاهات غير المتوقعة وأسباب الانحراف والإجراءات التصحيحية المتخذة وانعكاساتها المتوقعة على الفترة اللاحقة.

**ملحق الدليل:**

**متطلبات تحقيق الشفافية والمشاركة العامة وفقاً**

**لمعايير مسح الموازنة المفتوحة**

جدول رقم (1)

متطلبات الشفافية لبلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	التوقعات الاقتصادية الكلية	هل يتضمن البلاغ معلومات شاملة عن التوقعات الاقتصادية التي تستند إليها الموازنة (نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار الفائدة)؟	أ- يتضمن معلومات عن التوقعات الاقتصادية تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يتضمن المعلومات الأساسية فقط عن التوقعات الاقتصادية. ج- يتضمن معلومات عن التوقعات الاقتصادية لبعض العناصر الأساسية. د- لا يتضمن أي معلومات عن التوقعات الاقتصادية.
2	سياسات وأولويات الإنفاق	هل يقدم البلاغ معلومات حول سياسات وأولويات الإنفاق الحكومي التي ستدعم عملية وضع تقديرات تفصيلية للموازنة القادمة؟ (يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة لسياسات الإنفاق وأولوياته وتقديراً لإجمالي النفقات).	أ- يقدم معلومات تفصيلية وشاملة عن سياسات وأولويات الإنفاق وتقديراتها الإجمالية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن سياسات وأولويات الإنفاق وتقديراتها الإجمالية. ج- يقدم معلومات جزئية عن سياسات وأولويات الإنفاق وتقديراتها الإجمالية. د- لا يقدم أي معلومات عن سياسات وأولويات الإنفاق وتقديراتها الإجمالية.
3	سياسات وأولويات الإيرادات	هل يتضمن البلاغ معلومات حول سياسات وأولويات الحكومة المتعلقة بالإيرادات التي ستدعم عملية وضع تقديرات تفصيلية للموازنة القادمة؟ (يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة لسياسات الإيرادات وأولوياتها وتقديراً لإجمالي الإيرادات).	أ- يقدم معلومات تفصيلية وشاملة عن سياسات وأولويات الإيرادات وتقديراتها الإجمالية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن سياسات وأولويات الإيرادات وتقديراتها الإجمالية. ج- يقدم معلومات جزئية عن سياسات وأولويات الإيرادات وتقديراتها الإجمالية. د- لا يقدم أي معلومات عن سياسات وأولويات الإيرادات وتقديراتها الإجمالية.
4	تقديرات الاقتراض والدين العام	هل يقدم البلاغ ثلاثة تقديرات تتعلق بالاقتراض والدين الحكومي وهي: مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب خلال سنة الموازنة، وإجمالي الدين القائم في نهاية سنة الموازنة، ومدفوعات الفائدة على الدين لسنة الموازنة؟	أ- يتضمن تقديرات تشمل العناصر الثلاثة. ب- يتضمن تقديرات تشمل عنصرين من الثلاثة. ج- يتضمن تقديرات لعنصر واحد فقط. د- لا يتضمن تقديرات لأي من العناصر الثلاثة.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
5	تقديرات الإنفاق متعدد السنوات	هل يقدم البلاغ تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة السنوات (سنتين تأشيريتين على الأقل بعد سنة الميزانية)؟	أ- نعم يقدم تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة السنوات. ب- لا يقدم تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة السنوات.
6	توقيت الاصدار والنشر	متى يُتاح البلاغ للجمهور قبل تقديم الموازنة للبرلمان؟	أ- يتاح قبل أربعة أشهر أو أكثر من بداية السنة المالية وقبل شهر من تقديم مشروع الموازنة للبرلمان. ب- يتاح قبل شهرين من بداية السنة المالية لكن أقل من أربعة أشهر وقبل شهر من تقديم مشروع الموازنة للبرلمان. ج- يتاح بأقل من شهرين من بداية السنة المالية وقبل شهر من تقديم مشروع الموازنة للبرلمان. د- لا يتاح/ أو يتاح بأقل من شهر من تقديم مشروع الموازنة للبرلمان.
7	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الرقمية الواردة في البلاغ (كليا أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية (مثل Excel أو CSV) إلى جانب PDF؟	أ- تتاح بصيغة قابلة للمعالجة (CSV / Excel) وبصيغة PDF. ب- تتاح بصيغة PDF فقط. ج- غير قابل للتطبيق.

**جدول رقم (2)**  
**متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ النفقات وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)**

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	التصنيف الإداري للنفقات	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له، نفقات سنة الموازنة وفقاً للتصنيف الإداري، أي حسب ( الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية)؟	أ- نعم يتم عرض النفقات وفقاً للوحدات الإدارية التي تستحوذ على كامل النفقات. ب- نعم يتم عرض النفقات وفقاً للوحدات الإدارية التي تستحوذ على ما لا يقل عن ثلثي النفقات. ج- نعم يتم عرض النفقات وفقاً للوحدات الإدارية التي تستحوذ على أقل من ثلثي النفقات. د- لا يتم عرض النفقات حسب الوحدة الإدارية. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	التصنيف الوظيفي للنفقات	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له، نفقات سنة الموازنة وفقاً للتصنيف الوظيفي؟	أ- نعم تُعرض النفقات وفقاً للتصنيف الوظيفي. ب- لا تُعرض النفقات وفقاً للتصنيف الوظيفي. ج- غير قابل للتطبيق.
3	توافق التصنيف الوظيفي مع المعايير الدولية	هل يتوافق التصنيف الوظيفي المستخدم في الموازنة مع المعايير الدولية مثل معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أو تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)؟	أ- نعم يتوافق التصنيف الوظيفي مع المعايير الدولية. ب- لا يتوافق التصنيف الوظيفي المستخدم مع المعايير الدولية، أو لا يتم عرض النفقات وفقاً للتصنيف الوظيفي. ج- غير قابل للتطبيق.
4	التصنيف الاقتصادي للنفقات	هل تُعرض النفقات في مشروع قانون الموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي (مثل الأجور، الفوائد، التحويلات، الإنفاق الرأسمالي)؟	أ- نعم تُعرض النفقات وفقاً للتصنيف الاقتصادي. ب- لا تُعرض النفقات وفقاً للتصنيف الاقتصادي. ج- غير قابل للتطبيق.
5	توافق التصنيف الاقتصادي مع المعايير الدولية	هل يتوافق التصنيف الاقتصادي المستخدم في الموازنة مع المعايير الدولية مثل نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) أو تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)؟	أ- نعم التصنيف متوافق مع المعايير الدولية. ب- لا التصنيف غير متوافق مع المعايير الدولية. ج- غير قابل للتطبيق.
6	النفقات حسب البرامج	هل تُعرض النفقات في مشروع قانون الموازنة على مستوى البرامج؟	أ- تعرض النفقات لجميع البرامج. ب- تعرض النفقات لبرامج تشمل ما لا يقل عن ثلثي النفقات. ج- تعرض النفقات لبرامج تشمل أقل من ثلثي النفقات. د- لا تُعرض النفقات على مستوى البرامج. هـ- غير قابل للتطبيق.
7	تقديرات النفقات متعددة السنوات حسب تصنيفات الموازنة	هل يقدم مشروع قانون الموازنة تقديرات للنفقات لعدة سنوات (على الأقل سنتين بعد سنة الموازنة) حسب التصنيفات الإدارية، الاقتصادية، والوظيفية؟	أ- يقدم تقديرات النفقات للتصنيفات الثلاثة. ب- يقدم تقديرات النفقات لتصنيفين من الثلاثة. ج- يقدم تقديرات النفقات لتصنيف واحد فقط. د- لا يقدم تقديرات النفقات لأي تصنيف. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
8	تقديرات النفقات متعددة السنوات حسب البرامج	هل تُقدّم تقديرات متعددة السنوات للنفقات على مستوى البرامج؟	<p>أ- تقدم تقديرات لجميع البرامج.</p> <p>ب- تقدم تقديرات لبرامج تمثل ما لا يقل عن ثلثي الإنفاق.</p> <p>ج- تقدم تقديرات لبرامج تمثل أقل من ثلثي الإنفاق.</p> <p>د- لا تقدم تقديرات على مستوى البرامج.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
9	بيانات النفقات للسنة السابقة حسب تصنيفات الموازنة	هل تُعرض تقديرات النفقات للسنة السابقة للموازنة وفقاً للتصنيفات الثلاثة؟	<p>أ- تعرض تقديرات النفقات لجميع التصنيفات الثلاثة.</p> <p>ب- تعرض تقديرات النفقات لتصنيفين فقط.</p> <p>ج- تعرض تقديرات النفقات لتصنيف واحد فقط.</p> <p>د- لا تُعرض تقديرات النفقات لأي تصنيف.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
10	مصادر النفقات الفردية للسنة السابقة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له، النفقات حسب البرامج الفردية للسنة التي تسبق سنة الموازنة؟	<p>أ- نعم يتم عرض البرامج التي تتضمن كامل النفقات للسنة التي تسبق سنة الموازنة.</p> <p>ب- نعم يتم عرض البرامج التي تتضمن ما لا يقل عن ثلثي النفقات للسنة التي تسبق سنة الموازنة.</p> <p>ج- نعم يتم عرض البرامج التي تتضمن أقل من ثلثي النفقات للسنة التي تسبق سنة الموازنة.</p> <p>د- لا يتم عرض النفقات حسب البرامج للسنة التي تسبق سنة الموازنة.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
11	تحديث تقديرات النفقات للسنة السابقة	هل يتم تحديث تقديرات النفقات للسنة السابقة لتعكس النتائج الفعلية؟	<p>أ- نعم يتم تحديث تقديرات النفقات.</p> <p>ب- لا يتم تحديث تقديرات النفقات.</p> <p>ج- غير قابل للتطبيق.</p>
12	بيانات النفقات لأكثر من سنة سابقة حسب تصنيفات الموازنة	هل يعرض تقديرات النفقات لأكثر من سنة سابقة وفق التصنيفات الثلاثة (الإداري، الاقتصادي، الوظيفي)؟	<p>أ- يعرض تقديرات النفقات للتصنيفات الثلاثة.</p> <p>ب- يعرض تقديرات النفقات لتصنيفين فقط.</p> <p>ج- يعرض تقديرات النفقات لتصنيف واحد فقط.</p> <p>د- لا يعرض تقديرات النفقات لأي تصنيف.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
13	بيانات نفقات البرامج لأكثر من سنة سابقة	هل تُعرض نفقات البرامج لأكثر من سنة سابقة؟	<p>أ- تعرض النفقات لجميع البرامج.</p> <p>ب- تعرض النفقات لبرامج تشمل ما لا يقل عن ثلثي الإنفاق.</p> <p>ج- تعرض النفقات لبرامج تشمل أقل من ثلثي الإنفاق.</p> <p>د- لا تُعرض النفقات على مستوى البرامج.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
14	آخر سنة تُعرض فيها بيانات النفقات الفعلية بالكامل	ما هي آخر سنة مالية تُعرض فيها النفقات الفعلية الكاملة في مشروع قانون الموازنة؟	<p>أ- تعرض النفقات الفعلية لأكثر من ثلاث سنوات قبل سنة الموازنة.</p> <p>ب- تعرض النفقات الفعلية لثلاث سنوات قبل سنة الموازنة.</p> <p>ج- تعرض النفقات الفعلية لسنتين قبل سنة الموازنة.</p> <p>د- لا تُعرض بيانات النفقات الفعلية لأي سنة تسبق سنة الموازنة.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>

**جدول رقم (3)**  
**متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ الإيرادات وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)**

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	مصادر الإيرادات الضريبية الفردية لسنة الموازنة	هل تُعرض مصادر إيرادات الضرائب الفردية مثل ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك؟	أ- تُعرض مصادر فردية لجميع الإيرادات الضريبية. ب- تُعرض مصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات الضريبية. ج- تُعرض مصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات الضريبية. د- لا تُعرض مصادر فردية لأي من الإيرادات الضريبية. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.
2	مصادر الإيرادات غير الضريبية الفردية لسنة الموازنة	هل تُعرض مصادر الإيرادات غير الضريبية الفردية مثل (دخل الملكية، مبيعات السلع والخدمات الحكومية)؟	أ- تُعرض مصادر فردية لجميع الإيرادات غير الضريبية. ب- تُعرض مصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات غير الضريبية. ج- تُعرض مصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية. د- لا تُعرض مصادر فردية لأي من الإيرادات غير الضريبية. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.
3	تقديرات الإيرادات حسب الفئة متعددة السنوات (تأشيرية)	هل تُعرض تقديرات الإيرادات حسب الفئة (ضريبية/غير ضريبية) لفترة متعددة السنوات (تأشيرية)؟	أ- نعم تُعرض تقديرات متعددة السنوات حسب الفئة. ب- لا تُعرض تقديرات متعددة السنوات حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق/أخرى.
4	تقديرات الإيرادات الفردية حسب المصدر متعددة السنوات (تأشيرية)	هل تُعرض تقديرات الإيرادات متعددة السنوات (تأشيرية) لمصادر الإيرادات الفردية؟	أ- تعرض تقديرات الإيرادات لجميع المصادر الفردية. ب- تعرض تقديرات الإيرادات لمصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات. ج- تعرض تقديرات الإيرادات لمصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. د- لا تُعرض تقديرات الإيرادات متعددة السنوات حسب المصادر الفردية. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.
5	تقديرات الإيرادات حسب الفئة للسنة التي تسبق سنة الموازنة	هل تُعرض الإيرادات حسب الفئة (ضريبية/غير ضريبية) للسنة التي تسبق سنة لموازنة؟	أ- نعم تُعرض الإيرادات حسب الفئة. ب- لا تُعرض الإيرادات حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق/أخرى.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	مصادر الإيرادات الفردية للسنة التي تسبق سنة الموازنة	هل تعرض تفاصيل مصادر الإيرادات الفردية للسنة التي تسبق سنة الموازنة؟	أ- تعرض مصادر فردية لجميع الإيرادات. ب- تعرض مصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات. ج- تعرض مصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. د- لا تعرض مصادر فردية لأي جزء من الإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.
7	تحديث تقديرات الإيرادات للسنة السابقة	هل يتم تحديث تقديرات الإيرادات للسنة التي تسبق سنة الموازنة لتعكس التحصيل الفعلي؟	أ- نعم يتم تحديث تقديرات الإيرادات. ب- لا يتم تحديث تقديرات الإيرادات. ج- غير قابل للتطبيق/أخرى.
8	الإيرادات حسب الفئة لأكثر من سنة سابقة	هل تُعرض الإيرادات حسب الفئة لأكثر من سنة سابقة؟	أ- نعم تعرض الإيرادات حسب الفئة. ب- لا تعرض الإيرادات حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق/أخرى.
9	مصادر الإيرادات الفردية لأكثر من سنة سابقة	هل تُعرض مصادر الإيرادات الفردية لأكثر من سنة سابقة؟	أ- تعرض مصادر فردية لجميع الإيرادات. ب- تعرض مصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات. ج- تعرض مصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. د- لا تعرض مصادر فردية لأي جزء من الإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.
10	آخر سنة تُعرض فيها الإيرادات الفعلية بالكامل	ما هي آخر سنة مالية تُعرض فيها الإيرادات الفعلية كاملة في مشروع الموازنة؟	أ- تعرض الإيرادات الفعلية لأكثر من ثلاث سنوات قبل سنة الموازنة. ب- تعرض الإيرادات الفعلية لثلاث سنوات قبل سنة الموازنة. ج- تعرض الإيرادات الفعلية لسنتين قبل سنة الموازنة. د- لا تعرض بيانات الإيرادات الفعلية لأي سنة تسبق سنة الموازنة. هـ- غير قابل للتطبيق/أخرى.

جدول رقم (4)

متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ الافتراض والدين العام وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	تقديرات الافتراض والدين للسنة المالية	هل يعرض مشروع قانون الموازنة تقديرات لثلاث عناصر (صافي الافتراض الجديد، إجمالي الدين القائم، مدفوعات الفائدة للسنة المالية)؟	أ- يعرض تقديرات للعناصر الثلاثة. ب- يعرض تقديرات لعنصرين من الثلاثة. ج- يعرض تقديرات لعنصر واحد فقط. د- لا يعرض تقديرات لأي من العناصر. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	مكونات الدين العام	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن مكونات الدين العام (داخلي/ خارجي)، آجال الاستحقاق، معدلات الفائدة؟	أ- يقدم معلومات عن مكونات الدين العام تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن مكونات الدين العام. ج- يقدم معلومات عن مكونات الدين العام لبعض العناصر الأساسية. د- لا يقدم أي معلومات عن مكونات الدين. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	بيانات الدين للسنة السابقة	هل تُعرض في مشروع قانون الموازنة بيانات الدين للسنة السابقة؟	أ- تعرض معلومات تتجاوز العناصر الأساسية. ب- تعرض المعلومات الأساسية فقط. ج- تعرض معلومات لبعض العناصر الأساسية. د- لا تعرض معلومات عن الدين للسنة السابقة. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	آخر سنة تُعرض فيها بيانات الدين الفعلية	ما هي آخر سنة مالية تُعرض فيها بيانات الدين الفعلية الكاملة في مشروع قانون الموازنة؟	أ- تعرض لأكثر من ثلاث سنوات قبل سنة الموازنة. ب- تعرض لثلاث سنوات قبل سنة الموازنة. ج- تعرض لسنتين قبل سنة الموازنة. د- لا تعرض بيانات فعلية عن الدين لأي سنة تسبق سنة الموازنة. هـ- غير قابل للتطبيق.

جدول رقم (5)

متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ التوقعات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	التوقعات الاقتصادية الكلية	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن التوقعات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، أسعار الفائدة)؟	أ- يقدم معلومات عن التوقعات الاقتصادية الكلية تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن التوقعات الاقتصادية الكلية. ج- يقدم معلومات عن التوقعات الاقتصادية الكلية لبعض العناصر الأساسية. د- لا يقدم أي معلومات عن التوقعات الاقتصادية الكلية. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	تحليل أثر الافتراضات الاقتصادية (الحساسية)	هل يبيّن مشروع قانون الموازنة أثر الافتراضات الاقتصادية المختلفة على الموازنة (مثل تأثير النمو أو أسعار الفائدة على الإيرادات والإنفاق والدين)؟	أ- يبين معلومات تتجاوز العناصر الأساسية وتشمل تحليلاً تفصيلياً. ب- يبين المعلومات الأساسية فقط. ج- يبين معلومات لبعض العناصر الأساسية. د- لا يبين أي معلومات عن أثر الافتراضات الاقتصادية. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	تأثير مقترحات السياسات الجديدة على النفقات	هل يوضح مشروع قانون الموازنة أثر مقترحات السياسات الجديدة على الإنفاق، مع نقاش سردي؟	أ- يوضح معلومات لأثار جميع مقترحات السياسات مع تفسير. ب- يوضح معلومات لأثار جميع المقترحات السياسات دون تفسير. ج- يوضح معلومات لأثار بعض المقترحات السياسات فقط. د- لا يوضح أي معلومات عن أثار مقترحات السياسات. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	تأثير مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات	هل يوضح مشروع قانون الموازنة أثر مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، مع نقاش سردي؟	أ- يوضح معلومات لأثار جميع مقترحات السياسات مع تفسير. ب- يوضح معلومات لأثار جميع المقترحات السياسات دون تفسير. ج- يوضح معلومات لأثار بعض المقترحات السياسات فقط. د- لا يوضح أي معلومات عن أثار مقترحات السياسات. هـ- غير قابل للتطبيق.
5	الربط بأهداف السياسة المالية للسنة المالية	هل يوضح مشروع قانون الموازنة كيفية ارتباط مقترحاته بأهداف السياسة المالية للسنة المالية؟	أ- يوضح معلومات كاملة مع تفسير. ب- يوضح معلومات كاملة دون تفسير. ج- يوضح معلومات لبعض الأهداف. د- لا يوضح أي معلومات. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	الربط بأهداف السياسة المالية متوسطة الأجل	هل يوضح مشروع قانون الموازنة كيفية ارتباط مقترحاته بأهداف الحكومة للسنوات اللاحقة (سنتين) على الأقل بعد سنة الموازنة؟	<p>أ- يوضح معلومات كاملة مع تفسير.</p> <p>ب- يوضح معلومات كاملة دون تفسير.</p> <p>ج- يوضح معلومات لبعض الأهداف.</p> <p>د- لا يوضح أي معلومات.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>

جدول رقم (6)

متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ الأصول والالتزامات والأنشطة شبه المالية وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	بيانات الصناديق خارج الموازنة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له، معلومات عن الصناديق خارج الموازنة على الأقل لسنة الموازنة؟ بحيث تتضمن المعلومات الأساسية بياناً بالعرض من انشاء الصندوق خارج الموازنة، وبيانات كاملة عن الإيرادات والنفقات والتمويل بشكل إجمالي.	أ- نعم تُعرض معلومات أكثر من العناصر الأساسية المطلوبة لجميع الصناديق خارج الموازنة. ب- نعم تُعرض المعلومات الأساسية المطلوبة لجميع الصناديق خارج الموازنة. ج- نعم تُعرض المعلومات، لكنها تستثني بعض العناصر الأساسية المطلوبة أو تستثني بعض الصناديق خارج الموازنة. د- لا تُعرض معلومات تتعلق بالصناديق خارج الموازنة. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	البيانات المالية للحكومة المركزية	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له البيانات المالية للحكومة المركزية على أساس موحد على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم تُعرض البيانات المالية للحكومة المركزية على أساس موحد. ب- لا تُعرض البيانات المالية للحكومة المركزية على أساس موحد. ج- غير قابل للتطبيق.
3	التحويلات المالية للحكومة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له تقديرات التحويلات المالية للحكومة على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم تُعرض تقديرات جميع التحويلات المالية للحكومة مع شرح سردي. ب- نعم تُعرض تقديرات جميع التحويلات المالية للحكومة دون شرح سردي. ج- نعم تُعرض تقديرات لبعض التحويلات المالية للحكومة. د- لا تُعرض تقديرات لأي من التحويلات المالية للحكومة. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	التصنيفات البديلة لعرض النفقات	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له تصنيفات بديلة للنفقات مثل (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الإقليم/ المنطقة) بهدف توضيح الأثر المالي للسياسات على مختلف فئات المجتمع على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم يعرض ثلاثة تصنيفات على الأقل بديلة للنفقات. ب- نعم يعرض تصنيفين بديلين للنفقات. ج- نعم يعرض تصنيف بديل واحد للنفقات. د- لا يعرض أي تصنيفات بديلة للنفقات. هـ- غير قابل للتطبيق.
5	تقديرات التحويلات المالية للشركات العامة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له تقديرات التحويلات المالية إلى الشركات العامة على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم يعرض تقديرات جميع التحويلات المالية إلى الشركات العامة إلى جانب شرح سردي. ب- نعم يعرض تقديرات جميع التحويلات المالية إلى الشركات العامة دون شرح سردي. ج- نعم يعرض تقديرات بعض التحويلات المالية إلى الشركات العامة. د- لا يعرض تقديرات لأي من التحويلات المالية إلى الشركات العامة. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	الأنشطة شبيهة المالية	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن الأنشطة شبيهة المالية التي توديعها الجهات الحكومية، تشمل الغرض والمستفيدين؟	أ- يقدم معلومات تتجاوز العناصر الأساسية لجميع الأنشطة شبيهة المالية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط لجميع الأنشطة شبيهة المالية. ج- يقدم معلومات لبعض الأنشطة شبيهة المالية. د- لا يقدم معلومات عن الأنشطة شبيهة المالية. هـ- غير قابل للتطبيق.
7	الأصول المالية للحكومة	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن الأصول المالية التي تملكها الحكومة؟	أ- يقدم معلومات تفصيلية عن الأصول الحكومية المالية تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن الأصول الحكومية المالية. ج- يقدم معلومات لبعض الأصول الحكومية المالية. د- لا يقدم أي معلومات عن الأصول الحكومية المالية. هـ- غير قابل للتطبيق.
8	الأصول غير المالية للحكومة	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن الأصول غير المالية المملوكة للحكومة مثل (الأراضي والمباني والممتلكات العامة)؟	أ- يقدم معلومات تفصيلية عن الأصول الحكومية غير المالية تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط عن الأصول الحكومية غير المالية. ج- يقدم معلومات لبعض الأصول الحكومية غير المالية. د- لا يقدم أي معلومات عن الأصول الحكومية غير المالية. هـ- غير قابل للتطبيق.
9	المتأخرات	هل يعرض مشروع قانون الموازنة تقديرات حول المتأخرات في النفقات؟	أ- يعرض تقديرات شاملة لجميع المتأخرات في النفقات مع تفسير. ب- يعرض تقديرات شاملة لجميع المتأخرات في النفقات دون تفسير. ج- يعرض تقديرات لبعض المتأخرات في النفقات مع تفسير. د- لا يعرض أي تقديرات عن المتأخرات في النفقات. هـ- غير قابل للتطبيق.
10	الالتزامات المحتملة	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن الالتزامات المحتملة مثل ضمانات القروض تشمل القيمة الإجمالية والغرض والمستفيدين؟	أ- يقدم معلومات تتجاوز العناصر الأساسية لجميع الالتزامات المحتملة. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط لجميع الالتزامات المحتملة. ج- يقدم معلومات لبعض الالتزامات المحتملة. د- لا يقدم أي معلومات عن الالتزامات المحتملة. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
11	البيانات غير المالية حول المدخلات الموازنة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية عن المدخلات، مثل (الموارد غير المالية اللازمة للتنفيذ، الكوادر أو المعدات أو المستلزمات) على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم يعرض بيانات غير مالية عن المدخلات لجميع البرامج ولجميع المستويات الإدارية. ب- نعم يعرض بيانات غير مالية عن المدخلات لبعض البرامج ولجميع المستويات الإدارية. ج- نعم يعرض بيانات غير مالية عن المدخلات لبعض البرامج و/أو بعض المستويات الإدارية. د- لا يعرض أي بيانات غير مالية عن المدخلات. هـ- غير قابل للتطبيق.
12	البيانات غير المالية حول النتائج	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية عن النتائج (المخرجات أو الأثار) على الأقل لسنة الموازنة؟	أ- نعم يعرض بيانات غير مالية عن النتائج لجميع البرامج ولجميع المستويات الإدارية. ب- نعم يعرض بيانات غير مالية عن النتائج لبعض البرامج ولجميع المستويات الإدارية. ج- نعم يعرض بيانات غير مالية عن النتائج لبعض البرامج و/أو بعض المستويات الإدارية. د- لا يعرض أي بيانات غير مالية عن النتائج. هـ- غير قابل للتطبيق.
13	مستهدفات الأداء	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له مستهدفات أداء للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج؟	أ- نعم يعرض مستهدفات أداء لجميع البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج. ب- نعم يعرض مستهدفات أداء لمعظم البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج. ج- نعم يعرض مستهدفات أداء لبعض البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج. د- لا يعرض مستهدفات أداء للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج. هـ- غير قابل للتطبيق.
14	تقييم الاستدامة المالية طويلة الأجل	هل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة أو أي من الوثائق الداعمة له توقعات حول تقييم الالتزامات المستقبلية واستدامة الأوضاع المالية على المدى الطويل؟ (يجب أن تغطي المعلومات الأساسية فترة لا تقل عن 10 سنوات، وأن تتضمن الافتراضات الاقتصادية الكلية والديموغرافية المستخدمة، مع مناقشة الآثار المالية والمخاطر لهذه التوقعات).	أ- يقدم توقعات حول الاستدامة المالية تتجاوز العناصر الأساسية. ب- يقدم التوقعات الأساسية فقط حول الاستدامة المالية. ج- يقدم توقعات لبعض العناصر الأساسية حول الاستدامة المالية. د- لا يقدم توقعات لأي من عناصر الاستدامة المالية. هـ- غير قابل للتطبيق.

جدول رقم (7)

متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ المساعدات الخارجية والائتاق الاجتماعي والسياسات الموجهة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	المساعدات الخارجية	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات حول مصادر المساعدات الخارجية، المالية والعينية، مع بيان الغرض والاستخدام؟	أ- يقدم معلومات شاملة لكل مصادر المساعدات الخارجية مع شرح وتفسير. ب- يقدم معلومات شاملة لكل مصادر المساعدات الخارجية دون شرح وتفسير. ج- يقدم معلومات لبعض مصادر المساعدات الخارجية فقط. د- لا يقدم أي معلومات حول مصادر المساعدات الخارجية. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	النفقات الضريبية	هل يقدم مشروع قانون الموازنة معلومات عن النفقات الضريبية (الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، المستفيدين)؟ (يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية بياناً بالغرض من كل نفقة ضريبية، والفئات المستفيدة المستهدفة، وتقديراً للإيرادات المعفاة).	أ- يقدم معلومات تتجاوز العناصر الأساسية لجميع النفقات الضريبية. ب- يقدم المعلومات الأساسية فقط للنفقات الضريبية. ج- يقدم معلومات لبعض العناصر الأساسية للنفقات الضريبية. د- لا يقدم أي معلومات عن النفقات الضريبية. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	الإيرادات المخصصة	هل يعرض مشروع قانون الموازنة تقديرات الإيرادات المخصصة لبرامج أو أغراض معينة؟	أ- يعرض تقديرات شاملة عن الإيرادات المخصصة مع شرح وتفسير. ب- يعرض تقديرات شاملة عن الإيرادات المخصصة دون شرح وتفسير. ج- يعرض بعض التقديرات عن الإيرادات المخصصة. د- لا يعرض أي تقديرات للإيرادات المخصصة. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	الائتاق الموجه للفقراء	هل يتضمن مشروع قانون الموازنة تقديرات للسياسات أو البرامج الموجهة مباشرة إلى الفئات الأكثر فقراً؟	أ- يتضمن تقديرات شاملة لجميع السياسات والبرامج الموجهة مع شرح وتفسير. ب- يتضمن تقديرات شاملة لجميع السياسات والبرامج الموجهة دون شرح وتفسير. ج- يتضمن تقديرات لبعض السياسات والبرامج الموجهة فقط. د- لا يتضمن تقديرات عن السياسات والبرامج الموجهة. هـ- غير قابل للتطبيق.

جدول رقم (8)

متطلبات الشفافية لمشروع قانون الموازنة العامة/ الجدول الزمني وتوقيت وصيغة النشر وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	الجدول الزمني لإعداد الموازنة	هل تصدر الحكومة جدولاً زمنياً يوضح مراحل إعداد الموازنة ومواعيد تقديم مشاريع موازنات الجهات الحكومية؟	<p>أ- تصدر جدولاً زمنياً مفصلاً.</p> <p>ب- تصدر جدولاً زمنياً لكن لا يتضمن كامل التفاصيل.</p> <p>ج- تصدر جدولاً زمنياً لكن يفتقر إلى تفاصيل أساسية.</p> <p>د- لا تصدر جدولاً زمنياً.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
2	توقيت نشر مشروع قانون الموازنة	متى يتم إتاحة مشروع قانون الموازنة للجمهور؟	<p>أ- يُتاح قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية.</p> <p>ب- يُتاح قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية ولكن أقل من ثلاثة أشهر.</p> <p>ج- يُتاح قبل شهر واحد فقط من بداية السنة المالية.</p> <p>د- لا يُتاح/ أو يُنشر قبل أقل من شهر من بداية السنة المالية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
3	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في المشروع (كليا) أو جزئياً بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل (CSV/ Excel) إلى جانب نسخة (PDF)؟	<p>أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة (CSV /Excel) وبصيغة (PDF).</p> <p>ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط.</p> <p>ج- غير قابل للتطبيق.</p>

جدول رقم (9)

متطلبات الشفافية لقانون الموازنة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	تصنيفات النفقات	هل يقدم قانون الموازنة تقديرات النفقات وفقاً للتصنيفات الثلاثة (الإدارية، الاقتصادية، الوظيفية)؟	أ- يقدم تقديرات النفقات للتصنيفات الثلاثة. ب- يقدم تقديرات النفقات لتصنيفين من الثلاثة. ج- يقدم تقديرات النفقات لتصنيف واحد فقط. د- لا يقدم تقديرات النفقات لأي تصنيف. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
2	نفقات البرامج	هل يقدم قانون الموازنة تقديرات النفقات على مستوى البرامج؟	أ- يقدم تقديرات النفقات لجميع البرامج. ب- يقدم تقديرات النفقات لبرامج تشمل ما لا يقل عن ثلثي النفقات. ج- يقدم تقديرات النفقات لبرامج تشمل أقل من ثلثي النفقات. د- لا يقدم تقديرات النفقات حسب البرامج. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
3	الإيرادات حسب الفئة	هل يقدم قانون الموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (الضريبية وغير الضريبية)؟	أ- يقدم تقديرات الإيرادات حسب الفئة. ب- لا يقدم تقديرات الإيرادات حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق / أخرى.
4	مصادر الإيرادات الفردية	هل يقدم قانون الموازنة تقديرات الإيرادات حسب المصادر الفردية؟	أ- يقدم تقديرات لمصادر فردية تمثل جميع الإيرادات. ب- يقدم تقديرات لمصادر فردية تمثل على الأقل ثلثي الإيرادات. ج- يقدم تقديرات لمصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. د- لا يقدم تقديرات لأي من مصادر الإيرادات الفردية. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
5	تقديرات الاقتراض والدين العام	هل يقدم قانون الموازنة تقديرات لثلاثة عناصر تتعلق بالاقتراض والدين العام (صافي الاقتراض الجديد، إجمالي الدين القائم، ومدفوعات الفائدة للسنة المالية)؟	أ- يقدم تقديرات عن الاقتراض والدين العام للعناصر الثلاثة. ب- يقدم تقديرات عن الاقتراض والدين العام لعنصرين من الثلاثة. ج- يقدم تقديرات عن الاقتراض والدين العام لعنصر واحد فقط. د- لا يقدم تقديرات عن الاقتراض والدين العام لأي من العناصر. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	توقيت النشر	متى يتم إتاحة/ نشر قانون الموازنة العامة للجمهور؟	<p>أ- تتاح خلال أسبوعين أو أقل من تاريخ إقرار الموازنة.</p> <p>ب- تتاح بعد أسبوعين ولكن أقل من ستة أسابيع من تاريخ إقرار الموازنة.</p> <p>ج- تتاح بعد ستة أسابيع ولكن أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار الموازنة.</p> <p>د- لا تتاح أو يتم اتاحتها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار الموازنة.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق/ أخرى.</p>
7	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في القانون (كليا أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل (CSV/ Excel) إلى جانب نسخة (PDF)؟	<p>أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة (CSV /Excel) وبصيغة (PDF).</p> <p>ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط.</p> <p>ج- غير قابل للتطبيق.</p>

جدول رقم (10)  
متطلبات الشفافية لموازنة المواطن "لدليل المواطن" وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	تغطية محتوى موازنة المواطن	ما نوع المعلومات التي تتضمنها موازنة المواطن؟ هل تغطي على الأقل العناصر الأساسية مثل (إجمالي النفقات والإيرادات، التوقعات الاقتصادية الرئيسية، المبادرات والسياسات الرئيسية، والعجز/الفائض ومعلومات التواصل)؟	أ- تتضمن معلومات تتجاوز العناصر الأساسية. ب- تتضمن المعلومات الأساسية فقط. ج- تتضمن معلومات عن بعض العناصر الأساسية. د- لا تتضمن أي معلومات أساسية. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
2	نشر موازنة المواطن ووصولها للجمهور	هل تُنشر موازنة المواطن؟ وكَم عدد الوسائل المستخدمة لإيصالها للجمهور مثل (الإنترنت، الصحافة، الإذاعة/التلفزيون، وسائل التواصل الاجتماعي، نسخ مطبوعة)؟	أ- تُنشر عبر ثلاث وسائل أو أكثر. ب- تُنشر عبر وسيلتين على الأقل. ج- تُنشر عبر وسيلة واحدة فقط. د- لا تُنشر للجمهور. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
3	مدخلات الجمهور في اعداد وثيقة موازنة المواطن	هل توجد آليات منهجية لتحديد احتياجات الجمهور من المعلومات قبل إعداد موازنة المواطن، وهل هي متاحة ومستخدمة؟	أ- توجد آليات متاحة ويستخدمها الجمهور بشكل واسع (مثل استطلاعات الرأي أو مشاورات منتظمة). ب- توجد آليات متاحة لكن استخدامها محدود. ج- توجد آليات لكنها غير متاحة للجمهور. د- لا توجد أي آليات لتحديد احتياجات الجمهور. هـ- غير قابل للتطبيق / أخرى.
4	نسخ مواطن أخرى عبر دورة الموازنة	هل تعد الحكومة نسخاً ملائمة للمواطن من وثائق الموازنة الأخرى في مراحل مختلفة من دورة الموازنة (الإعداد، الإقرار، التنفيذ، المتابعة والتقييم)؟	أ- تعد نسخ للمواطن في المراحل الأربعة. ب- تعد نسخ للمواطن في مرحلتين على الأقل. ج- تعد نسخ للمواطن في مرحلة واحدة فقط. د- لا تعد أي نسخ للمواطن من وثائق الموازنة. هـ- غير قابل للتطبيق.

**جدول رقم (11)**  
**متطلبات الشفافية للنشرات الدورية خلال العام وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)**

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	الإبلاغ عن النفقات	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية بيانات النفقات الفعلية مصنفة وفق أي من التصنيفات الثلاثة (الإداري، الاقتصادي، أو الوظيفي)؟	أ- تتضمن بيانات النفقات الفعلية لجميع التصنيفات الثلاثة بانتظام وبتفصيل واضح. ب- تتضمن بيانات النفقات الفعلية لتصنيفين أو أكثر لكن دون انتظام أو تفاصيل كافية. ج- تتضمن بيانات النفقات الفعلية لتصنيف واحد فقط أو تعرض البيانات بصورة جزئية. د- لا تتضمن بيانات النفقات الفعلية لأي تصنيف.
2	نفقات البرامج	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية بيانات النفقات الفعلية لكل برنامج كما هي معتمدة في الموازنة؟	أ- تتضمن بيانات النفقات الفعلية لجميع البرامج بشكل متسق مع هيكل الموازنة. ب- تتضمن بيانات النفقات الفعلية للبرامج الرئيسية فقط. ج- تتضمن بيانات النفقات الفعلية لبعض البرامج دون تغطية كاملة. د- لا تتضمن بيانات النفقات الفعلية لأي من البرامج.
3	مقارنات النفقات	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية مقارنة النفقات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة؟	أ- نعم تتضمن مقارنات النفقات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة. ب- لا تتضمن مقارنات النفقات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة. ج- غير قابل للتطبيق.
4	الإبلاغ عن الإيرادات حسب الفئة	هل تعرض النشرات المالية الشهرية بيانات الإيرادات الفعلية مصنفة حسب الفئة (ضريبية وغير ضريبية)؟	أ- نعم تعرض بيانات الإيرادات الفعلية حسب الفئة. ب- لا تعرض بيانات الإيرادات الفعلية حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق.
5	مصادر الإيرادات الفردية بالتفصيل	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية مصادر الإيرادات الفردية (مثل ضريبة الدخل، المبيعات، الجمارك، الرسوم، المنح، إلخ)؟	أ- نعم تتضمن المصادر الفردية لجميع الإيرادات. ب- نعم تتضمن المصادر الفردية لما لا يقل عن ثلثي الإيرادات. ج- نعم تتضمن المصادر الفردية لأقل من ثلثي الإيرادات. د- لا تتضمن المصادر الفردية للإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق.
6	مقارنات الإيرادات	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية مقارنة الإيرادات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة؟	أ- نعم تتضمن مقارنات الإيرادات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة. ب- لا تتضمن مقارنات الإيرادات الفعلية بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة أو بنفس الفترة من السنة السابقة. ج- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
7	الإقتراض والدين العام	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية بيانات محدثة حول مؤشرات الإقتراض والدين العام (صافي الإقتراض، إجمالي الدين القائم، ومدفوعات الفائدة)؟	أ- تتضمن بيانات المؤشرات الثلاثة عن الإقتراض والدين العام بشكل محدث ومنظم. ب- تتضمن بيانات مؤشرين من الثلاثة عن الإقتراض والدين العام بشكل محدث ومنظم. ج- تتضمن بيانات مؤشر واحد فقط عن الإقتراض والدين العام. د- لا تتضمن أي بيانات عن مؤشرات الإقتراض والدين العام.
8	مكونات الدين العام	هل تتضمن النشرات المالية الشهرية معلومات عن مكونات الدين العام (سعر الفائدة، آجال الاستحقاق، مصدر الدين داخلي/ خارجي)؟	أ- نعم تتضمن معلومات عن مكونات الدين العام تتجاوز العناصر الأساسية. ب- نعم تتضمن المعلومات الأساسية فقط عن مكونات الدين العام. ج- نعم تتضمن معلومات عن مكونات الدين العام لبعض العناصر الأساسية. د- لا تتضمن أي معلومات عن مكونات الدين العام.
9	توقيت النشر	متى تُتاح النشرات المالية الشهرية للجمهور؟	أ- تتاح شهرياً على الأقل وخلال شهر واحد من الفترة التي يغطيها التقرير. ب- تتاح ربع سنوياً على الأقل وخلال ثلاثة أشهر من الفترة التي يغطيها التقرير. ج- تتاح نصف سنوياً على الأقل وخلال ثلاثة أشهر من الفترة التي يغطيها التقرير. د- لا يتم إتاحتها للجمهور.
10	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في النشرات الشهرية (كلياً أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل Excel (CSV/ إلى جانب نسخة PDF)؟	أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة (CSV /Excel) وبصيغة (PDF). ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط. ج- غير قابل للتطبيق.

**جدول رقم (12)**  
**متطلبات الشفافية لتقرير المراجعة النصف سنوي وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)**

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	التوقعات الاقتصادية الكلية	هل يتضمن التقرير توقعات اقتصادية كلية مُحدّثة للسنة الحالية مع توضيح الفروقات عن الافتراضات الأصلية وأثرها على التقديرات المالية؟	أ- نعم يتم تحديث تقديرات التوقعات الاقتصادية الكلية مع تقديم شرح لجميع الفروقات بين التوقعات الأصلية والمحدّثة. ب- نعم يتم تحديث تقديرات التوقعات الاقتصادية الكلية مع تقديم شرح لبعض الفروقات بين التوقعات الأصلية والمحدّثة. ج- نعم يتم تحديث تقديرات التوقعات الاقتصادية الكلية دون تقديم شرح للفروقات بين التوقعات الأصلية والمحدّثة. د- لا يتم تحديث تقديرات التوقعات الاقتصادية الكلية. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	تقديرات الإنفاق	هل يقدّم التقرير تقديرات سنوية محدّثة للنفقات مع شرح الفروقات عن التقديرات الواردة في قانون الموازنة وأسبابها؟	أ- يتم تحديث تقديرات النفقات مع شرح جميع الفروقات. ب- يتم تحديث تقديرات النفقات مع شرح بعض الفروقات. ج- يتم تحديث تقديرات النفقات دون شرح للفروقات. د- لا يتم تحديث تقديرات النفقات. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	تصنيف الإنفاق	هل يقدم التقرير تقديرات محدّثة للنفقات حسب التصنيفات ( الإداري، الاقتصادي، الوظيفي)؟	أ- يقدم تقديرات محدّثة للنفقات وفقاً للتصنيفات الثلاثة. ب- يقدم تقديرات محدّثة للنفقات وفقاً لتصنيفين من الثلاثة. ج- يقدم تقديرات محدّثة للنفقات وفقاً لتصنيف واحد فقط. د- لا يقدم تقديرات محدّثة للنفقات لأي تصنيف. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	تقديرات الإنفاق على البرامج	هل يعرض التقرير تقديرات إنفاق محدّثة على مستوى البرامج كما في قانون الموازنة؟	أ- يعرض تقديرات إنفاق محدّثة تغطي جميع برامج الإنفاق. ب- يعرض تقديرات إنفاق محدّثة تغطي ما لا يقل عن ثلثي برامج الإنفاق. ج- يعرض تقديرات إنفاق محدّثة تغطي أقل من ثلثي برامج الإنفاق. د- لا يقدم تقديرات إنفاق محدّثة حسب البرامج. هـ- غير قابل للتطبيق.
5	تقديرات الإيرادات	هل يقدّم التقرير تقديرات محدّثة للإيرادات مع شرح الفروقات عن التقديرات الواردة في قانون الموازنة وأسبابها؟	أ- يتم تحديث تقديرات الإيرادات مع شرح جميع الفروقات. ب- يتم تحديث تقديرات الإيرادات مع شرح بعض الفروقات. ج- يتم تحديث تقديرات الإيرادات دون شرح للفروقات. د- لا يتم تحديث تقديرات الإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	الإيرادات حسب الفئة	هل تُعرض تقديرات الإيرادات محدثةً حسب الفئة (ضريبية وغير ضريبية)؟	أ- تعرض تقديرات محدثة للإيرادات حسب الفئة. ب- لا تعرض تقديرات محدثة للإيرادات حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق.
7	مصادر الإيرادات الفردية	هل يعرض التقرير تقديرات محدثة لمصادر الإيرادات الفردية؟	أ- يعرض جميع مصادر الإيرادات الفردية. ب- يعرض مصادر فردية تمثل ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات. ج- يعرض مصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. د- لا يعرض أي مصادر فردية للإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق.
8	الاقتراض والدين العام	هل يوفر التقرير تقديرات محدثة عن الاقتراض والدين العام مقارنةً بالتقديرات الأصلية تشمل عناصر (صافي الاقتراض، إجمالي الدين، مدفوعات الفائدة مع معلومات عن تركيبة الدين العام)؟	أ- يوفر تقديرات محدثة عن الاقتراض والدين العام لجميع العناصر مع توضيح الفروقات بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ب- يوفر تقديرات محدثة عن الاقتراض والدين العام لبعض العناصر مع توضيح الفروقات بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ج- يوفر تقديرات محدثة عن الاقتراض والدين العام دون توضيح الفروقات بين التقديرات الأصلية والمحدثة. د- لا يوفر تقديرات محدثة عن الاقتراض والدين العام. هـ- غير قابل للتطبيق.
9	توقيت النشر	في أي وقت بعد منتصف السنة المالية يتاح التقرير للجمهور؟	أ- يتاح خلال ستة أسابيع أو أقل بعد منتصف السنة المالية. ب- يتاح خلال تسعة أسابيع أو أقل بعد منتصف السنة المالية لكن أكثر من ستة أسابيع. ج- يتاح خلال أكثر من تسعة أسابيع بعد منتصف السنة المالية ولكن أقل من ثلاثة أشهر. د- لا يتاح/ أو أتيح بعد منتصف السنة المالية بأكثر من ثلاثة أشهر.
10	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في النشرات الشهرية (كلياً أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل (Excel / CSV) إلى جانب نسخة (PDF)؟	أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة (CSV / Excel) وبصيغة (PDF). ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط. ج- غير قابل للتطبيق.

جدول رقم (13)

متطلبات الشفافية للتقرير الختامي (الحسابات الختامية) وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	الفروقات في النفقات لسنة الموازنة	هل يعرض التقرير الفروقات بين المخصصات المقدرة والإنفاق الفعلي خلال السنة مع سرد يفسر الانحرافات؟	أ- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع بنود الإنفاق مع تفسير. ب- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع بنود الإنفاق دون تفسير. ج- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لبعض بنود الإنفاق. د- لا يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لأي من البنود الإنفاق. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	تصنيفات الإنفاق	هل يقدم التقرير نتائج تقديرات الإنفاق حسب التصنيفات (الإداري/ التنظيمي، الاقتصادي، الوظيفي)؟	أ- يقدم نتائج تقديرات الإنفاق للتصنيفات الثلاثة. ب- يقدم نتائج تقديرات الإنفاق لتصنيفان من الثلاثة. ج- يقدم نتائج تقديرات الإنفاق لتصنيف واحد فقط. د- لا يقدم نتائج تقديرات الإنفاق لأي تصنيف. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	الإنفاق على مستوى البرامج	هل يعرض التقرير نتائج تقديرات الإنفاق على مستوى البرامج وفقاً لهيكل الموازنة الموجهة بالنتائج؟	أ- يعرض نتائج تقديرات الإنفاق لجميع البرامج. ب- يعرض نتائج تقديرات الإنفاق لبرامج تغطي ثلثي الإنفاق أو أكثر. ج- يعرض نتائج تقديرات الإنفاق لبرامج تغطي أقل من ثلثي الإنفاق. د- لا يعرض نتائج تقديرات الإنفاق لأي من البرامج. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	الفروقات في الإيرادات لسنة الموازنة	هل يبين التقرير فروقات الإيرادات بين المقدر والفعلي مع تفسير؟	أ- يبين الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع بنود الإيرادات مع تفسير. ب- يبين الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع بنود الإيرادات دون تفسير. ج- يبين الفروقات بين المقدر والفعلي لبعض بنود الإيرادات. د- لا يبين الفروقات بين المقدر والفعلي لأي من بنود الإيرادات. هـ- غير قابل للتطبيق.
5	الإيرادات حسب الفئة	هل يعرض التقرير الإيرادات الفعلية حسب الفئة (ضريبية/ غير ضريبية)؟	أ- نعم يعرض الإيرادات الفعلية حسب الفئة. ب- لا يعرض الإيرادات الفعلية حسب الفئة. ج- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	مصادر الإيرادات الفردية	هل يعرض التقرير الإيرادات الفعلية حسب المصادر الفردية ؟	<p>أ- يعرض الإيرادات الفعلية لجميع المصادر الفردية.</p> <p>ب- يعرض الإيرادات الفعلية لمصادر فردية تمثل ثلثي الإيرادات أو أكثر.</p> <p>ج- يعرض الإيرادات الفعلية لمصادر فردية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات.</p> <p>د- لا يعرض الإيرادات الفعلية لأي من المصادر الفردية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
7	فروقات الافتراض والدين العام	هل يعرض التقرير فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية للافتراض والدين العام، بما في ذلك تركيبة الدين مع تفسير؟	<p>أ- يعرض فروقات لجميع تقديرات الافتراض والدين العام مع تفسير.</p> <p>ب- يعرض فروقات لجميع تقديرات الافتراض والدين العام دون تفسير.</p> <p>ج- يعرض فروقات لبعض تقديرات الافتراض والدين العام.</p> <p>د- لا يعرض فروقات لأي من تقديرات الافتراض والدين العام.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
8	فروقات التوقعات الاقتصادية	هل يوضح التقرير الفروقات بين توقعات المؤشرات الاقتصادية والنتائج الفعلية مع تفسير؟	<p>أ- يوضح الفروقات بين التوقعات والنتائج الفعلية لجميع المؤشرات الاقتصادية مع تفسير.</p> <p>ب- يوضح الفروقات بين التوقعات والنتائج الفعلية لجميع المؤشرات الاقتصادية دون تفسير.</p> <p>ج- يوضح الفروقات بين التوقعات والنتائج الفعلية لبعض المؤشرات الاقتصادية.</p> <p>د- لا يوضح الفروقات بين التوقعات والنتائج الفعلية لأي من المؤشرات الاقتصادية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
9	فروقات المدخلات غير المالية	هل يعرض التقرير فروقات المدخلات غير المالية مثل (القوى العاملة/المعدات) بين المقدّر والفعلية؟	<p>أ- يعرض فروقات بين المقدّر والفعلية لجميع المدخلات غير المالية مع تفسير.</p> <p>ب- يعرض فروقات بين المقدّر والفعلية لجميع المدخلات غير المالية دون تفسير.</p> <p>ج- يعرض فروقات بين المقدّر والفعلية لبعض المدخلات غير المالية.</p> <p>د- لا يعرض فروقات بين المقدّر والفعلية لأي من المدخلات غير المالية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
10	فروقات النتائج أو المخرجات غير المالية	هل يعرض التقرير فروقات النتائج غير المالية بين المقدر والفعلي؟	<p>أ- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع النتائج غير المالية مع تفسير.</p> <p>ب- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لجميع النتائج غير المالية دون تفسير.</p> <p>ج- يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لبعض النتائج غير المالية.</p> <p>د- لا يعرض الفروقات بين المقدر والفعلي لأي من النتائج غير المالية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
11	الإنفاق الموجه للفئات الأكثر احتياجاً	هل يعرض التقرير فروقات التمويل للسياسات التي تستهدف الفقراء بين المقدر والفعلي؟	<p>أ- يعرض الفروقات في التمويل بين المقدر والفعلي لجميع السياسات التي تستهدف الفقراء مع تفسير.</p> <p>ب- يعرض الفروقات في التمويل بين المقدر والفعلي لجميع السياسات التي تستهدف الفقراء دون تفسير.</p> <p>ج- يعرض الفروقات في التمويل بين المقدر والفعلي لبعض السياسات التي تستهدف الفقراء.</p> <p>د- لا يعرض الفروقات في التمويل بين المقدر والفعلي لأي من السياسات التي تستهدف الفقراء.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
12	الصناديق خارج الموازنة	هل يعرض التقرير فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية خارج الموازنة؟	<p>أ- يعرض فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية لجميع الصناديق خارج الموازنة مع تفسير.</p> <p>ب- يعرض فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية لجميع الصناديق خارج الموازنة دون تفسير.</p> <p>ج- يعرض فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية لبعض الصناديق خارج الموازنة.</p> <p>د- لا يعرض فروقات التقديرات مقابل النتائج الفعلية لأي من الصناديق خارج الموازنة.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
13	البيان المالي	هل يتضمن التقرير بياناً مالياً أو يصدر كوثيقة منفصلة؟	<p>أ- نعم يتضمن التقرير بياناً مالياً أو يصدر بشكل منفصل.</p> <p>ب- لا يتضمن التقرير بياناً مالياً ولا يصدر بشكل منفصل.</p> <p>ج- غير قابل للتطبيق.</p>
14	توقيت النشر	ما هو توقيت اصدار ونشر التقرير الختامي؟	<p>أ- ينشر بعد أقل من ستة أشهر من نهاية السنة المالية.</p> <p>ب- ينشر بعد ستة أشهر ولكن أقل من تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.</p> <p>ج- ينشر بعد تسعة أشهر ولكن أقل من اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.</p> <p>د- لا يُنشر أو ينشر بعد أكثر من اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.</p>

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
15	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في التقرير الختامي (كليا أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل Excel (CSV/ إلى جانب نسخة PDF)؟	أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة مثل (CSV/ Excel) وبصيغة (PDF). ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط. ج- غير قابل للتطبيق.

جدول رقم (14)  
متطلبات الشفافية لتقرير ديوان المحاسبة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	أنواع التدفقات المنشورة	ما نوع التدفقات التي أجراها ديوان المحاسبة وأتاح نتائجها للجمهور؟	أ- جميع أنواع التدقيق الثلاثة (المالي، التشريعي، الأداء) متاحة. ب- نوعان من التدقيق متاحان. ج- نوع واحد من التدقيق متاح. د- لم يتم إجراء أو إتاحة أي من أنواع التدقيق. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	نطاق النفقات المدققة	ما نسبة النفقات التي خضعت لتدقيق ديوان المحاسبة؟	أ- جميع النفقات تم تدقيقها. ب- تم تدقيق نفقات تمثل على الأقل ثلثي الإنفاق الحكومي. ج- تم تدقيق نفقات تمثل أقل من ثلثي الإنفاق الحكومي. د- لم يتم تدقيق أي من النفقات الحكومية. هـ- غير قابل للتطبيق.
3	تدقيق الصناديق والحسابات خارج الموازنة	ما نسبة الصناديق والحسابات خارج الموازنة التي شملها تدقيق ديوان المحاسبة؟	أ- جميع الصناديق والحسابات تم تدقيقها. ب- تم تدقيق صناديق وحسابات تمثل على الأقل ثلثي الإنفاق خارج الموازنة. ج- تم تدقيق صناديق وحسابات تمثل أقل من ثلثي الإنفاق خارج الموازنة. د- لم يتم تدقيق أي صناديق وحسابات خارج الموازنة. هـ- غير قابل للتطبيق.
4	وجود ملخص تنفيذي في التقرير	هل يتضمن التقرير السنوي لديوان المحاسبة ملخصاً تنفيذياً يوجز النتائج والملاحظات؟	أ- يتضمن التقرير ملخصاً تنفيذياً أو أكثر. ب- لا يتضمن التقرير ملخصاً تنفيذياً. ج- غير قابل للتطبيق.
5	متابعة السلطة التنفيذية لتوصيات التدقيق	هل تُتيح السلطة التنفيذية للجمهور تقريراً يوضح الخطوات التي اتخذتها لمعالجة توصيات وملاحظات التدقيق.	أ- نعم تتيح السلطة التنفيذية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها لمعالجة جميع توصيات وملاحظات التدقيق. ب- نعم تتيح السلطة التنفيذية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها لمعالجة معظم توصيات وملاحظات التدقيق. ج- نعم تتيح السلطة التنفيذية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها لمعالجة بعض توصيات وملاحظات التدقيق. د- لا تتيح السلطة التنفيذية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها لمعالجة توصيات وملاحظات التدقيق. هـ- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	متابعة ديوان المحاسبة والسلطة التشريعية تنفيذ توصيات التدقيق	هل يُتيح ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية للجمهور تقريراً حول تتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات وملاحظات التدقيق؟	<p>أ- نعم يتيح ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة جميع توصيات وملاحظات التدقيق.</p> <p>ب- نعم يتيح ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة معظم توصيات وملاحظات التدقيق.</p> <p>ج- نعم يتيح ديوان المحاسبة أو السلطة التشريعية تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة بعض توصيات وملاحظات التدقيق.</p> <p>د- لا يتيح لا ديوان المحاسبة ولا السلطة التشريعية عن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات وملاحظات التدقيق.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
7	توقيت نشر التقرير	ما هو توقيت اصدار ونشر تقرير ديوان المحاسبة؟	<p>أ- ينشر خلال ستة أشهر أو أقل بعد نهاية السنة المالية.</p> <p>ب- ينشر خلال 12 شهراً أو أقل من نهاية السنة المالية لكن أكثر من ستة أشهر.</p> <p>ج- ينشر بعد أكثر من 12 شهراً من نهاية السنة المالية ولكن أقل من 18 شهراً.</p> <p>د- لا ينشر أو ينشر بعد أكثر من 18 شهراً من نهاية السنة المالية.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>
8	قابلية المعالجة الآلية	هل تتاح البيانات الواردة في التقرير (كليا أو جزئياً) بصيغ مفتوحة قابلة للمعالجة الآلية مثل (CSV/Excel) إلى جانب نسخة (PDF)؟	<p>أ- تتاح البيانات بصيغ قابلة للمعالجة (CSV/ Excel) وبصيغة (PDF).</p> <p>ب- تتاح البيانات بصيغة (PDF) فقط.</p> <p>ج- غير قابل للتطبيق.</p>

جدول رقم (15)  
متطلبات المشاركة العامة وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
1	آليات مشاركة المواطنين خلال إعداد الموازنة	هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة تتيح للجمهور تقديم مدخلات خلال مرحلة إعداد الموازنة، قبل إحالة مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان؟	أ- نعم تستخدم آليات مشاركة مفتوحة تتيح تبادل الآراء بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين بشأن إعداد الموازنة. ب- نعم تستخدم آليات مشاركة مفتوحة تتيح للجمهور تقديم مدخلاتهم بشأن إعداد الموازنة. ج- نعم تستخدم آليات مشاركة خلال إعداد الموازنة، لكنها تستقبل آراء متفرقة فقط أو تقتصر عملياً على أشخاص أو مجموعات محددة. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه. هـ- غير قابل للتطبيق.
2	إشراك الفئات الأقل حظاً وغير الممثلة خلال إعداد الموازنة	هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك الفئات الأقل حظاً أو غير الممثلة تمثيلاً كافياً في مرحلة إعداد الموازنة؟	أ- نعم تتخذ خطوات ملموسة لإشراك أفراد و/أو منظمات تمثل الفئات الأقل حظاً وغير الممثلة. ب- لا تنطبق متطلبات الخيار (أ). ج- غير قابل للتطبيق.
3	مواضيع المشاركة خلال إعداد الموازنة	هل تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين خلال مرحلة إعداد الموازنة المواضيع الأساسية التالية: (القضايا الاقتصادية الكلية، توقعات وسياسات وإدارة الإيرادات، سياسات الإنفاق الاجتماعي، مستويات العجز والدين، مشاريع الاستثمار العام، الخدمات العامة)؟	أ- تغطي المشاركة المواضيع الستة جميعها. ب- تغطي ثلاثة مواضيع على الأقل ولكن أقل من ستة. ج- تغطي موضوعاً واحداً على الأقل ولكن أقل من ثلاثة. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه.
4	آليات مشاركة المواطنين خلال تنفيذ الموازنة	هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة تتيح للجمهور تقديم مدخلات خلال مرحلة تنفيذ الموازنة؟	أ- نعم تستخدم آليات مشاركة مفتوحة تتيح تبادل الآراء بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين بشأن تنفيذ الموازنة. ب- نعم تستخدم آليات مشاركة مفتوحة تتيح للجمهور تقديم مدخلاتهم بشأن تنفيذ الموازنة. ج- نعم تستخدم آليات مشاركة خلال تنفيذ الموازنة، لكنها تستقبل آراء متفرقة فقط أو تقتصر عملياً على أشخاص أو مجموعات محددة. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه. هـ- غير قابل للتطبيق.
5	إشراك الفئات الأقل حظاً وغير الممثلة خلال تنفيذ الموازنة	هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك الفئات الأقل حظاً أو غير الممثلة تمثيلاً كافياً؟	أ- نعم تتخذ خطوات ملموسة لإشراك أفراد و/أو منظمات تمثل الفئات الأقل حظاً وغير الممثلة. ب- لا تنطبق متطلبات الخيار (أ). ج- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
6	موضوعات المشاركة خلال تنفيذ الموازنة	هل تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين خلال مرحلة تنفيذ الموازنة المواضيع الأساسية التالية: (القضايا الاقتصادية الكلية، توقعات وسياسات وإدارة الإيرادات، سياسات الإنفاق الاجتماعي، مستويات العجز والدين، مشاريع الاستثمار العام، الخدمات العامة)؟	أ- تغطي المشاركة المواضيع الستة جميعها. ب- تغطي ثلاثة مواضيع على الأقل ولكن أقل من ستة. ج- تغطي موضوعاً واحداً على الأقل ولكن أقل من ثلاثة. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه.
7	المعلومات المسبقة عن عملية المشاركة	هل توفر السلطة التنفيذية مسبقاً معلومات شاملة عن عملية المشاركة تتضمن على الأقل (الغرض، النطاق، القيود، النتائج المتوقعة، الإجراءات، الجدول الزمني)؟	أ- نعم توفر معلومات شاملة وفي الوقت المناسب قبل المشاركة في مرحلتها الإعداد والتنفيذ معاً. ب- نعم توفر معلومات شاملة وفي الوقت المناسب قبل المشاركة في مرحلة واحدة فقط. ج- نعم توفر معلومات في الوقت المناسب في مرحلة واحدة أو في المرحلتين لكنها غير شاملة. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه. هـ- غير قابل للتطبيق.
8	التغذية الراجعة حول استخدام مدخلات المواطنين خلال إعداد الموازنة	هل توفر السلطة التنفيذية للمواطنين سجلاً للتغذية الراجعة حول كيفية استخدام مدخلاتهم في صياغة الموازنة السنوية؟	أ- نعم توفر سجلاً يتضمن المدخلات المستلمة وتقريراً مفصلاً عن كيفية استخدامها. ب- نعم توفر سجلاً يتضمن المدخلات المستلمة وملخصاً لكيفية استخدامها. ج- نعم توفر سجلاً يتضمن إما المدخلات المستلمة أو تقريراً ملخصاً عن كيفية استخدامها. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه. هـ- غير قابل للتطبيق.
9	التغذية الراجعة حول استخدام مدخلات المواطنين خلال تنفيذ الموازنة	هل توفر السلطة التنفيذية للمواطنين سجلاً للتغذية الراجعة حول كيفية استخدام مدخلاتهم في تنفيذ الموازنة السنوية؟	أ- نعم توفر سجلاً يتضمن المدخلات المستلمة وتقريراً مفصلاً عن كيفية استخدامها. ب- نعم توفر سجلاً يتضمن المدخلات المستلمة وملخصاً لكيفية استخدامها. ج- نعم توفر سجلاً يتضمن إما المدخلات المستلمة أو تقريراً ملخصاً عن كيفية استخدامها. د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه. هـ- غير قابل للتطبيق.
10	إدماج المشاركة في الجدول الزمني لإعداد الموازنة	هل يتم ادراج آليات المشاركة العامة ضمن الجدول الزمني لإعداد الموازنة، وهل يكون هذا الجدول متاحاً للجمهور؟	أ- نعم يتم ادراج آليات المشاركة في الجدول الزمني لإعداد الموازنة ويكون الجدول متاحاً للجمهور. ب- لا تنطبق متطلبات الخيار (أ). ج- غير قابل للتطبيق.

الرقم	المعيار	السؤال التقييمي	خيارات الإجابة (مستويات التقييم)
11	استخدام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لآليات المشاركة	هل تستخدم جهة حكومية واحدة أو أكثر آليات مشاركة تتيح للجمهور تقديم مدخلات أثناء إعداد الموازنة أو تنفيذها؟	<p>أ- نعم تستخدم جهة حكومية واحدة على الأقل آليات مشاركة تتيح تبادل الآراء مع المسؤولين.</p> <p>ب- نعم تستخدم جهة حكومية واحدة على الأقل آليات مشاركة تتيح للجمهور تقديم مدخلاتهم.</p> <p>ج- نعم تستخدم جهة حكومية واحدة على الأقل آليات مشاركة، لكنها تستقبل آراء متفرقة فقط أو تقتصر عملياً على أشخاص أو مجموعات محددة.</p> <p>د- لا تنطبق متطلبات أي من الخيارات أعلاه.</p> <p>هـ- غير قابل للتطبيق.</p>